الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر القرض التنقيطي في اتخاذ قرار منح الائتمان
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة تاجنانت-

اعداد الطلبة		المشرف
1	أبو بكر قردوح	د/ منير بوعظم
2	أسامة بلخير	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
رحيم ابراهيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
منير بوعظم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
أوصالح عبد الحليم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا ومباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة

ويشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير الخالص إلى كل من مد لنا يد العون والمساعدة وتسهيل ما وجهنا من صعوبات ونخص بالذكر: **الدكتور بوعظم منير** المشرف على المذكرة، الذي قدم لنا كل التوجيهات والإرشادات والنصائح القيمة طوال فترة إنجاز المذكرة .

ونتقدم بالشكر الكثير إلى لجنة المناقشة التي تحملت عناء تقييم هذا العمل.

اللهم أجعل هذا العمل خالصا لوجهك ونافعا لقارئه.

إهداء

بعد السجود لله شكرا على حسن توفيقه في إتمام هذا العمل المتواضع أهدي هذا العمل إلى من قال فيهم تبارك وتعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم

﴿**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**﴾ الآية 24 سورة الاسراء

أهدي ثمرة جهدي وعنائي طيلة هذه السنوات الى رمز العطف والحنان قرة عيني وشمعة انارت دربي وإلى من جعل الله الجنة تحت قدميها: حفظك الله يا أمي الغالية

وإلى من بعث في نفسي روح المودة والإرادة: أبي الغالي

اتمنى أن يحفظكم الله ويدم عليكم الصحة والعافية.

إلى كل الاهل والاقارب

إلى كل الاصدقاء

إلى كل من ساندني ولو بالكلمة الطيبة.

أبوبكر وأسامة

ملخص:

تعمل البنوك التجارية الجزائرية في ظروف اقتصادية متغيرة تتحمل فيها مختلف المخاطرة الائتمانية، خاصة مخاطر منح القروض، وهذا ما فرض على البنوك ايجاد أنجع الطرق لتقدير الخطر ثم محاولة تفاديه ونظرا لوجود قصور في الطرق والأساليب الكلاسيكية للتنبؤ بمخاطر القرض، لجأت البنوك إلى طريقة احصائية جديدة معتمدة في الدول المتطورة وهي طريقة القرض التنقيطي والتي تساعدها في اتخاذ القرار الائتماني المناسب وبالتالي تجنب وقوع المخاطر الائتمانية.

من خلال هذه الدراسة تم تطبيق طريقة القرض التنقيطي على احدى المؤسسات المقترضة، وقد تم الاعتماد على متغيرات محاسبية (نسب مالية) ومتغيرات فوق محاسبية، توصلنا في الأخير إلى أن طريقة القرض التنقيطي طريقة فعالة وسريعة في تقدير مخاطر القرض، ويتم على أساسها اتخاذ قرار منح القرض من عدمه.

الكلمات المفتاحية :الائتمان، مخاطر الائتمان، طريقة القرض التنقيطي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract

Algerian commercial banks operate in changing economic conditions in which they bear various credit risks, especially the risks of granting loans, and this is what obliges banks to find the most effective ways to estimate the risk and then try to avoid it. In developed countries, the credit score method helped them in making the appropriate credit decision and thus avoiding the occurrence of credit risks.

Through this study, the drip loan method was applied to one of the borrowing institutions, and it was relied on accounting variables (financial ratios) and supra-accounting variables

At the end, we concluded that the credit score method is an effective and quick way to assess the risks of the loan, and on the basis of it, a decision is taken to whether grant the loan or not.

Keywords: credit, credit risk, credit score method, Bank of Agriculture and Rural Development.

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة:	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لقرار منح الائتمان في البنوك التجارية	
تمهيد:	2
المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي	3
المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته	3
المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي	4
المطلب الثالث: وظائف الائتمان المصرفي	5
المبحث الثاني: أسس ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	7
المطلب الأول: أسس منح الائتمان	7
المطلب الثاني: معايير منح الائتمان	7
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني	10
المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها	12
المطلب الأول: تعريف مخاطر الائتمان	12
المطلب الثاني: صور وأسباب مخاطر الائتمان	13

المطلب الثالث: وسائل الحد من مخاطر الائتمان	16
خلاصة الفصل:	19
الفصل الثاني: القرض التنقيطي ودوره في اتخاذ قرار منح الائتمان	
تمهيد:	21
المبحث الأول: ماهية طريقة القرض التنقيطي	22
المطلب الأول: مفهوم وأهداف طريقة القرض التنقيطي	22
المطلب الثاني: نشأة طريقة القرض التنقيطي	23
المطلب الثالث: استعمالات ومبادئ طريقة القرض التنقيطي	24
المبحث الثاني: نماذج حول طريقة القرض التنقيطي	26
المطلب الأول: الدراسات الأمريكية	26
المطلب الثاني: الدراسات الفرنسية	30
المطلب الثالث: نموذج AFDCC (association française des directeurs et chefs de crédit)	35
المبحث الثالث: دور طريقة القرض التنقيطي في اتخاذ قرار منح الائتمان	37
المطلب الأول: خطوات اعداد طريقة القرض التنقيطي	38
المطلب الثاني: مزايا طريقة القرض التنقيطي	42
المطلب الثالث: عيوب طريقة القرض التنقيطي	43
خلاصة الفصل:	44
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	
تمهيد:	46
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	47
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	47
المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	48
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة تاجنانت–	50

المبحث الثاني: أنواع القروض والضمانات المطلوبة للحصول على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية	51
المطلب الأول: أنواع القروض المقدمة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تاجنانت	51
المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة للحصول على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية:	52
المطلب الثالث: مراحل دراسة ومعالجة ملف القرض في بنك الفلاحة والتنمية	53
المبحث الثالث: دراسة حالة ملف طلب قرض استثماري بطريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	53
المطلب الأول: مكونات ملف طلب القرض	54
المطلب الثاني: دراسة ملف المؤسسة المقترضة	55
المطلب الثالث: تقييم ملف المؤسسة المقترضة بطريقة القرض التنقيطي	55
خلاصة الفصل:	69
خاتمة:	**71**
قائمة المراجع:	**74**
الملاحق:	**78**

قائمة الجداول:

الرقم	الجدول	الصفحة
1	قيم متغيرات نموذج إدميستر Edmister وفق نظام الترميز	29
2	نسب التصنيف الصحيح لنموذجي كولون Collonges. Y	31
3	العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسات في مختلف القطاعات حسب نموذج كونان وهولدر canan et Holder	33
4	العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسة حسب نموذج بنك فرنسا	35
5	النسب التمييزية لدالة التنقيط	36
6	احتمالات العجز حسب دالة التنقيط	37
7	عينة الإنشاء وفق معدلات التصنيف	41
8	متغيرات المؤسسة ونشاطها	56
9	متغيرات المؤسسة وادارتها	58
10	نسب التوازن المالي	60
11	نسب الهيكلة	61
12	نسب النشاط والتسيير	63
13	نسب الربحية	65
14	جدول تصنيف مخاطر المقترض	66
15	تصنيف مخاطر القرض وفق طريقة التنقيط	67
16	تحديد النقطة النهائية للمؤسسة المقترضة	68

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	الصفحة
1	معايير منح الائتمان	10
2	صور المخاطر الائتمانية	15
3	منحنى دالة التنقيط	40
4	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة تاجنانت–	50

مقدمة

تمهيد:

تلعب البنوك التجارية دورا مهما في الاقتصاد الوطني، حيث تعمل كأداة لتمويل الاقتصاد وتحقيق النمو، كما تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال الوساطة بين الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز، كما تساهم البنوك التجارية في رفع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا بتحقيق برامجها وأهدافها ضمن بيئة مصرفية تنافسية.

تعد عملية منح الائتمان الوظيفة الرئيسية لنشاط أي بنك تجاري والمصدر الرئيسي لدخله، وأحد أهم الخدمات التي يقدمها للزبائن، كما أن قرار منح الائتمان يحمل العديد من المشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها البنك وذلك نتيجة للمخاطرة، والتي تتمثل في تخلف العملاء عن الدفع أي عجزهم عن الوفاء بقيمة القرض وفوائده في الوقت المحدد، لذلك سعت البنوك التجارية إلى وضع أنظمة وإجراءات من أجل التقليل أو الحد من تلك المخاطر وادارة أنشطتها الائتمانية ضمن مجال مخاطرة مسموح به.

من أجل تقليل المخاطر الائتمانية تعتمد البنوك على الطرق الكلاسيكية غير أنها تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير دقيقة في بعض الأحيان، وعليه ولجعل قرار منح الائتمان نموذجي يسمح بزيادة الربحية دون التضحية بمتطلبات الأمان، على البنك تطبيق الطرق الحديثة للمساعدة على تصنيف المؤسسات السليمة والعاجزة الطالبة للقرض واتخاذ القرار العقلاني والرشيد، لهذا تم التوصل إلى طريقة إحصائية جديدة تسمى طريقة القرض التنقيطي. وهي تعبر من أكثر الطرق استخداما من قبل البنوك حيث انها تعمل على التقليل من المخاطر الائتمانية وذلك باستخدام متغيرات كمية وأخرى كيفية.

أولا: إشكالية البحث:

في هذا الإطار تكون الإشكالية الرئيسية لموضوع بحثنا كالآتي:

ما أثر اعتماد القرض التنقيطي في اتخاذ قرار منح الائتمان؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم المعايير التي تعتمد عليها البنوك التجارية في منح الائتمان؟
- ماهي الوسائل الوقائية للحد من مخاطر الائتمان؟
- هل تساهم آلية القرض التنقيطي في التقليل من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث والإجابة على الأسئلة الفرعية المتعلقة بها، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعتمد البنوك التجارية على طرق ومعايير حديثة لتقييم خطر الائتمان، يتم على أساسها اتخاذ قرار منح أو عدم منح الائتمان.
- الوسائل الوقائية تقلل من مخاطر الائتمان، ولكنها لا تقضي عليها.
- تساهم آلية القرض التنقيطي في التقليل من مخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تاجنانت.

ثالثا: أهداف الدراسة وأهميتها:

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة العلمية تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على الائتمان المصرفي وأسس ومعايير منحه.
- معرفة مختلف أنواع المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها.
- التعرف على طريقة القرض التنقيطي وأهم نماذج التنقيط شيوعا.
- التعرف على دالة القرض التنقيطي وكيفية صياغتها.
- الاطلاع على كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تاجنانت، ودورها في التقليل من مخاطر الائتمان.

تستمد الدراسة أهميتها من:

- معرفة المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية معالجتها.
- معرفة أحدث الطرق المستعملة من طرف البنوك التجارية للتعرف على المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة.
- التعرف على أهمية طريقة القرض التنقيطي في التقليل من مخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها البنوك جراء عملية منح القرض.

رابعا: دوافع اختيار الموضوع:

إن أسباب اختيار الموضوع تتجلى فيما يلي:

- الاهتمام بالموضوع لاعتباره موضوع جديد.
- تزايد عمليات الائتمان المصرفي وانتشار استخدامه في الكثير من الميادين.
- الرغبة في اكتساب معارف جديدة حول طريقة القرض التنقيطي نظرا لتزايد أهميته ونقص فعالية الطرق الكلاسيكية.

خامسا: الدراسات السابقة:

في حدود اطلاعنا وما تمكنا من الحصول عليه، فإن الدراسات التي تطرقنا إليها في موضوعنا كما يلي:

أ. **صوار يوسف:** محاول تقدير خطر عدم التسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2008، تناول الباحث في هذه الدراسة تقدير خطر عدم تسديد القرض وفق مجموعة من الطرق الحديثة على رأسها طريقة القرض التنقيطي وطريقة الشبكات العصبية الاصطناعية حيث تساهم كل منهما في عملية تسريع اتخاذ قرار منح القرض.

ب. **مزياني نور الدين وآخرون:** أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، وهي مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتحاذ القرارات الإدارية بجامعة 20 أوت 1955، بسكيكدة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها ان الدراسات المالية للقوائم المالية غير كافية لاتخاذ قرار الإقراض، وتعتبر طريقة التنقيط من بين الأساليب الكمية المساعدة على اتخاذ القرار الافضل لمنح القروض.

ت. **بن عمر خالد:** دراسات اقتصادية، تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،31 أكتوبر 2009، توصل الباحث من خلال هذه الدراسة أن النماذج لا تغطي كل المتغيرات اللازمة للدراسة لأنها تكتفي فقط بالمتغيرات التي تقيس المركز المالي للمؤسسة، وهذا ما يحتم على البنوك اتخاذ أساليب جديدة تدخل في عين الاعتبار كل العوامل اللازمة من أجل اتخاذ قرار منح الائتمان.

ث. **العايب ياسين:** استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008/2007، تناول الباحث في هذه الدراسة مخاطر القروض و مخاطر البنكية بالإضافي إلى تقنية التنقيط وطرق تقدير مخاطر القرض، حيث قام بتطبيق تقنية القرض التنقيطي على القرض العقاري.

سادسا: منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، تم توظيف **المنهجي الوصفي التحليلي**، حيث تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي حيث قمنا فيه بوصف الظاهرة محل الدراسة وذلك بالتطرق إلى الائتمان المصرفي ومختلف المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى طريقة القرض التنقيطي ودورها في اتحاذ قرار منح الائتمان.

تم الاعتماد في الشق التطبيقي من الدراسة على منهج دراسة حالة، وهو المنهج الذي مكننا من جمع وتلخيص البيانات المرتبطة بطريقة القرض التنقيطي، وتطبيق الطرق الإحصائية والقياسية لحساب النسب المالية في البنك محل الدراسة.

سابعا: حدود الدراسة:

تم تحديد الحدود المكانية والزمنية للدراسة على أساس اعتبارات موضوعية تخدم الهدف والغاية من البحث كالآتي:

1. **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة تاجنانت–
2. **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة في الفترة من 26 جويلية 2008 إلى28جانفي 2009.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق المتعلقة بالموضوع محل الدراسة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- قلة المراجع والدراسات التي تتناول موضوع القرض التنقيطي.

تاسعا: تقسيمات الدراسة:

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية، تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

<u>الجانب النظري:</u> تناولنا فيه فصلين:

الفصل الأول: وهو بعنوان: **الإطار النظري لقرار منح الائتمان في البنوك التجارية،** قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث: الأول تطرقنا فيه إلى ماهية الائتمان المصرفي ثم في المبحث الثاني تطرقنا إلى أسس ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان، أما في المبحث الثالث تناولنا فيه مفهوم المخاطر الائتمانية وصورها وأسبابها بالإضافة إلى مختلف وسائل الحد منها.

الفصل الثاني: وهو بعنوان: **القرض التنقيطي ودوره في اتخاذ قرار منح الائتمان،** وقمنا في هذا الفصل أيضا إلى تقسيمه لثلاث مباحث: الأول تناولنا فيه ماهية القرض التنقيطي من مفهوم ونشأة وأهداف أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى النماذج الأكثر شيوعا حول طريقة القرض التنقيطي، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى دور طريقة القرض التنقيطي في اتخاذ قرار منح الائتمان وذلك من خلال خطوات إعداد طريقة القرض التنقيطي ومختلف مزايا وعيوب هذه الطريقة.

الجانب التطبيقي: تطرقنا فيه إلى فصل واحد بعنوان: **دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية،** قمنا فيه بتطبيق ما جاء في الجانب النظري على البنك محل الدراسة حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التقديم العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أما في المبحث الثاني تطرقنا على أنواع القروض والضمانات المطلوبة للحصول على قرض كم بنك محل الدراسة، وأخيرا تناولنا دراسة حالة ملف طلب قرض استثماري بطريقة القرض التنقيطي.

الفصل الأول

الإطار النظري لقرار منح الائتمان في البنوك التجارية

تمهيد:

يمثل الائتمان المصرفي جانبا مهما من وظائف البنوك التجارية بل هو المحور الأساسي لعمل البنوك، وقلما نجد مشروع في الحياة العملية يعتمد نشاطه على موارده الذاتية، بل إن هذه المشروعات تسعى عن طريق الائتمان المقدم لها من البنوك في صورة قروض أو غيرها إلى تغذية رأس مالها العامل، كما يمثل الائتمان الاستثمار الأكثر مخاطرة.

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد أو القطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده.

ولتقليل من مخاطر الائتمان يجب مراعاة الأسس والمعايير في منح الائتمان بالإضافة إلى اتباع البنوك وسائل للحد من مخاطر الائتمان.

وفي هذا الفصل نحاول التعرف على الائتمان المصرفي وقرار منحه في البنوك التجارية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي

المبحث الثاني: أسس ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها.

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية الأهمية، حيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإدارة أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، لكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر، لذلك سوف نتطرق من خلال هذا المبحث الى ماهية الائتمان المصرفي ضمن ثلاث مطالب أساسية.

المطلب الأول: مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته.

الفرع الأول: تعريف الائتمان المصرفي

هناك العديد من التعريفات أعطيت للائتمان المصرفي نأخذ منها:

يعرف بأنه: الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعيا او معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد[1].

كما يعرف أنه: مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال، فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة أجلة عند سداد مبلغ القرض في موعد المستقبلي المتفق عليه[2].

كما يعرف أنه: تزويد الافراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها في التواريخ المحددة[3].

على ضوء التعريفات السابقة يمكننا تعريف الائتمان المصرفي أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

الفرع الثاني: أهمية الائتمان المصرفي

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين الأولى وفقا لوجهة نظر البنك التجاري والثانية لدور الائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي، وعليه تظهر أهمية الائتمان على مستويين هما:

---

[1] فرج خير الله، ادارة الائتمان بالمصارف، الطبعة الأولى، دار أمجد لنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2015، ص 9

[2] عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ،1999، ص31

[3] حسن سمير عشيش، تحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2010، ص58

1- أهمية الائتمان على مستوى البنك

فمن وجهة نظر البنك فإن الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. ويتحقق ذلك نظرا لأن الائتمان بمفهومه العام يرتبط كشكل من اشكال الاستثمار المصرفي بأهم أصول البنك التجاري كما أنه النشاط الذي يضمن الجزء الأكبر من عوائد البنك ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يساهم بدوره في اقتصاد البلد.

كما يعد الائتمان الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك التجاري إذا تجاوزت الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها.[1]

2- أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد

تتمثل أهمية الائتمان على مستوى الاقتصاد فيما يلي:[2]

- على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاؤه.
- يعتبر الائتمان المصرفي في ذات الوقت أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه.
- الائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد، وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها أثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.

المطلب الثاني: أنواع الائتمان المصرفي

يمكن تصنيف أنواع الائتمان المصرفي وفقا لعدة معايير على النحو التالي:[3]

1. معيار شخصية متلقي الائتمان: يمكن التفريق بين نوعين من الشخصيات التي يمكن أن تكون خاصة أو عامة، فالائتمان يكون خاصا في حالة ما إذا كان الذي يعقد الائتمان هو أحد الأشخاص الطبيعيين او الاعتباريين (كالشراكات والمؤسسات الخاصة) وقد يكون الائتمان عاما إذا كان الذي يعقد الائتمان أحد الأشخاص العامة كالدولة او المحافظات او أي من وحدات الحكم المحلي المختلفة.
2. معيار أجل الائتمان: ينقسم إلى:

[1] حمزة محمود الزبيدي، أدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2002، ص26.

[2] محمد كمال كامل عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، الأردن ،2017، ص 17

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014، ص77.78.79

- ائتمان قصير الاجل: إذا كان اجل أو مدة الائتمان تقل عن عام ويكون هدفه الأساسي تمويل العمليات الجارية.
- ائتمان متوسط الأجل: ويركز هذا النوع من الائتمان على اشباع حاجة الافراد لتمويل حصولهم على بعض السلع الاستهلاكية المعمرة وإذا تمويل بعض العمليات الرأسمالية مثل حصولهم علب بعض العدد والآلات.
- الائتمان طويل الاجل: يعتبر الائتمان طويل الاجل إذا كان فترة انتهاء أجله تزيد عن خمسة أعوام، ومن أمثلته القروض التي تلجأ إليها المشروعات لتمويل احتياجاتها من رؤوس الأموال الثابتة.

3. معيار الغرض من الائتمان: وينقسم إلى عدة أنواع هي:

- الائتمان الاستهلاكي: غالبا يكون متوسط الاجل ويأخذ شكل البيع بتقسيط.
- الائتمان التجاري: ويكون عادة قصير الأجل وتلجأ إليه المشروعات عادة بغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل او الجاري.
- الائتمان الإنتاجي او الاستثماري: وهو طويل الأجل بغرض تمويل رأس المال الثابت كالمباني والأراضي والآلات، والأداة المناسبة للحصول على مثل هذا الائتمان هي السندات.

4. معيار ضمان الدين: طبقا لهذا المعيار إذا تم الائتمان دون أن يقدم المدين أي نوع من الضمانات العينية إلى مانح الائتمان مكتفيا فقط بالوعد الذي أخذه على عاتقه بإبراء ذمته في الاجل المحدد، ووثق الدائن في ذلك مستندا إلى شخصية المدين مثلا حسن سمعته يكون الائتمان شخصيا، أما إذا اشترط الدائن أن يقوم المدين ضمانا عينيا لتسديد دينه يكون الائتمان عينيا، وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان اكبر من قيمة القرض ، والفرق بين القيمتين يسمى بهامش الضمان، وتختلف قيمة هذا الهامش باختلاف نوع الضمان ونوع القرض وطبيعة الظروف المحيطة به.

المطلب الثالث: وظائف الائتمان المصرفي

أهم وظائف الائتمان المصرفي ما يلي:[1]

1. وظيفة تمويل الإنتاج:

ان الائتمان يمكن من تحويل الموارد الاقتصادية للمجتمع على أيدي أكفأ المنتجين واقدارهم على استغلالها في عملية الإنتاج. وهذا الائتمان لا يفيد المنتج فحسب بل انه يفيد المدخر أيضا الذي يمتلك الأموال

[1] عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 187

ولا يستطيع تدبير عملية استغلالها بنفسه، فعن طريق المصارف والمؤسسات المالية المختلفة يمكن التوسط بين عارضين الأموال وطالبيها تحقيقا لفائدة الطرفين وتقليلا للمخاطر.

2. وظيفة تمويل الاستهلاك:

من خلال القروض المقدمة للأفراد بقصد تمويل احتياجاتهم ومشترياتهم الاستهلاكية خاصة من السلع المعمرة مثل السيارات والبرادات والغسالات وغيرها، ويدخل في إطار هذا النوع من الائتمان ما يسمى ببطاقات الائتمان حيث تستبدل النقود ببطاقات ائتمان مضمونه من المصاريف يستخدمها المستهلك في شراء كافة حاجياته حتى المتعلقة بحياته اليومية على ان يسدد قيمة تلك السلع للمؤسسة المصرفية خلال فترة معينة مقابل عمولة او فائدة وتقوم المصارف المعنية بتسوية حسابات المستهلك لصالح المؤسسات التي تعامل وتشري منها.

3. وظيفة تسوية المبادلات:

لم تعد النقود وهي دينا لحاملها الوسيلة الوحيدة للتبادل بل أصبحت هناك العديد من أدوات الائتمان الأخرى كالعقود و السندات و الكمبيالات الامر الذي جعل عمليات المبادلة للسلع و الخدمات تتم بشكل سريع و بحجم اكبر من حجم النقود المعدنية و الورقية المستخدمة، كما يمكن تجنب معظم الصعوبات التي تنشأ من جراء استخدام النقود الورقية و المعدنية وذلك عن طريق استخدام الصكوك، كما أن الائتمان قد ساعد كثيرا في تسهيل وتوسيع عمليات التبادل الخارجي من خلال فتح الاعتمادات المستندية مما يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية[1].

4. توزيع الموارد والاستفادة من المعطلة منها:

يساعد الائتمان على توزيع الموارد النقدية والائتمانية على مختلف القطاعات، والاستخدام الأمثل لها من خلال تأمين انسيابها إلى المشاريع كافة طبقا لاحتياجاتها كي يحقق نموا اقتصاديا متوازنا يهدف خدمة السياسة الاقتصادية والائتمانية للدولة، كما تتم الاستفادة من الموارد الاقتصادية العاطلة نمن خلال استخدام هذه الموارد في مشاريع إنتاجية مختلفة لزيادة الدخل القومي والرفع من مستوى النشاط الاقتصادي.

[1] عبد السلام لفته سعيد، مرجع سبق ذكره، ص188

المبحث الثاني: أسس ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

لا يمكن منح الائتمان لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير والأسس، بالشكل الذي يحفز المؤسسة إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنح الائتمان، لذلك تطرقنا في هذا المبحث إلى أسس ومعايير منح الائتمان والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.

المطلب الأول: أسس منح الائتمان

الائتمان المصرفي يجب ان يتم استنادا إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها، وهي:[1]

أ. **توفر الأمان لأموال المصرف:** وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى ان المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب. **تحقيق الربح:** والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة، وتحقيق عائد على راس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

ت. **السيولة:** يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف– النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع او بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي– لمقابلة طالبات السحب دون أي تأخير، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب منة السيولة للمصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية، ويبقى على أدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

ويقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقا لحاجة السوق، وهي عبارة عن: "إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الارشادية– تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة–لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخط، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقا للموقف، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.

المطلب الثاني: معايير منح الائتمان

ويعتبر نموذج المعايير المعروفة ب 5Cs أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقا لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض او كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:[2]

[1] حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص 60.61

[2] فرج خير الله، مرجع سبق ذكره، ص 12.

أ. **الشخصية:** تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو توحيد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة و نزيهة وسمعة طيبة في الأوساط الماليةّ، وملتزما بكافة تعهداته وحريصا على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب و الحصول على دعم المصرف له، وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة و النزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات و المعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي و موارده المالية و المشاكل المالية التي يعانيها، و مستواه الاجتماعي و سجل أعماله التي قام بها و ماضيه مع المصرف و مع الغير و سابق تصرفاته مع المصارف الأخرى ، ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة و العاملين بها ، و بمورديها و المصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

ب. **القدرة:** وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل و بالتالي قدرته على سداد القرض و الالتزام بدفع الفوائد و المصروفات و العمولات ،ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان ،وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي ،وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى ،و يمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض، فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل دراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض و في مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها[1].

ت. **رأس المال:** يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني وعنصرا أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيرا انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث إنه لابد ان يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

[1] فرج خير الله، مرجع سبق ذكره، ص13 .14

ث. **الضمان:** يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصا ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص أخر وافق أن يكون ضامنا للعميل. وعموما فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفير ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية، إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلا كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة او المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.[1]

ج. **الظروف المحيطة:** يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أو في مرحلة النمو، او في مرحلة الاستقرار، أو في مرحلة الانحدار...

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الأخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

[1] فرج خير الله، مرجع سبق ذكره، ص 14.15.16

الشكل رقم 1: معايير منح الائتمان

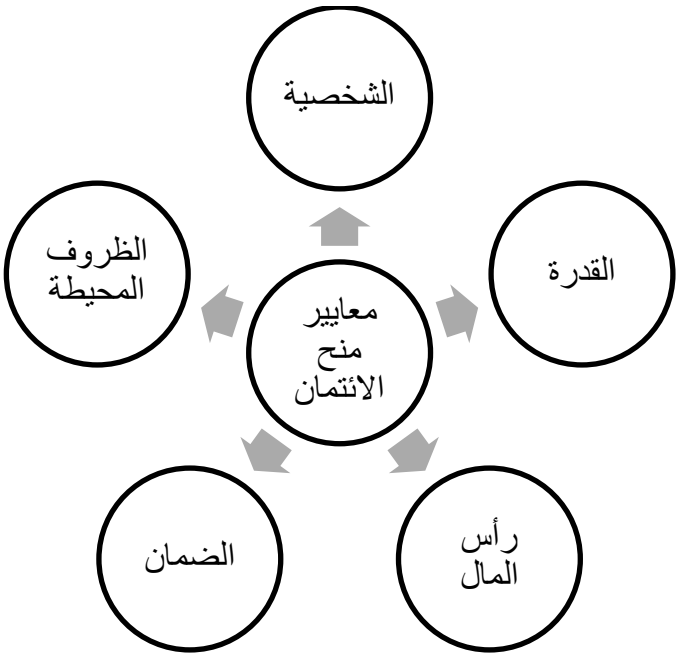

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع السابق

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف، وهي:[1]

أ. **العوامل الخاصة بالعميل:** بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية، رأس مال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزامات، والضمانات المقدم، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتحاذ قرار ائتماني سليم.

ب. **العوامل الخاصة بالمصرف:** وتشمل هذه العوامل:

- ❖ درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليا وقدرته على توظيفها، ومفهوم السيولة يعني قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضا تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.
- ❖ نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها، اي في استعداده لمنح ائتمان معين او عدم منح هذا الائتمان.

[1] حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص 64

- ❖ الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
- ❖ القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.

ج. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي:[1]

- ➢ المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلا مع إمكانية العميل.
- ➢ مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه.
- ➢ طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، ام سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلية.[2]
- ➢ نوع التسهيل المطلوب وهل يتوفق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف ام يتعارض معها

ثم مبلغ هذا القرض او التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث أنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية

التي يصدرها المصرف المركزي، إمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجلات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة المصرف الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي.

وأخير نؤكد أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع ان يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل الى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي او يزيد على درجة المخاطر التي تحيط بيه، ويمكن لمحلل الائتمان من أجل تحليل المخاطر الائتمانية ان ينطلق من نماذج المعايير الائتمانية المعروفة–وقد عرضنا للنموذج 5cs-.

[1] حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص 65

[2] حسن سمير عشيش، مرجع سبق ذكره، ص 65.66

المبحث الثالث: المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها

تواجه البنوك العديد من المخاطر نذكر منها المخاطر الائتمانية، التي تعتبر من أصعب المخاطر التي تتعرض لها، لذلك تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم المخاطر الائتمانية وصور وأسباب هذه المخاطر بالإضافة إلى وسائل الحد من مخاطر الائتمان.

المطلب الأول: تعريف مخاطر الائتمان

1) مفهوم المخاطر:

تعرف بأنها: الانحراف عن العائد المتوقع نتيجة أي عملية، او قرار ائتماني ينطوي على حالة عدم التأكد فيما يتعلق بذلك العائد[1].

وتعرف ايضا المخاطرة: هي الحالة التي تتضمن الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى نتيجة متوقعة او مأمولة[2].

وتعرف أيضا بأنها: الانحراف عن النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محددة في موقف معين ويقصد بالانحراف في النتائج بالانحراف غير المرغوب فيه عن النتائج غير المتوقعة أو التي يأمل تحقيقها.[3]

على ضوء التعاريف السابقة فانه يمكننا تعريف المخاطر بأنها: احتمال التعرض إلى خسائر غير مخطط لها وغير متوقعة.

2) مفهوم المخاطر الائتمانية:

تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها: قدرة أي شخص في إعادة ديونه او هي عدم استطاعة المقترض من إعادة المبلغ او جزء منه في التاريخ المحدد او هي عدم التزام المقترض بما اتفق عليه من دفع الفوائد واصل القرض، كما تعرف بأنها عدم استعادة مبالغ العمليات المتعلقة بعناصر الميزانية أو العناصر الخارجة عنها، على أساس ان العديد من الائتمانيات لا تظهر في الميزانية[4].

كما تعرف أيضا: بأنها المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة، أو أصل الدين أو كلاهما معا، سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية أو السندات، أو القروض، وتظهر هذه المخاطر على شكل ديون متعثرة تنجم عنة عجز العملاء عن السداد، أو عدم الرغبة لدى العميل، أو عدم قدرته في

[1] رانية زيدان العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 29

[2] عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013، ص 25

[3] عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2010، ص 227

[4] عبد السلام لفته سعيد، مرجع سبق ذكره، ص213.214

سداد التزاماته تجاه المصرف، إما بسب ظروف غير متوقعة، أو مشاكل حدثت لنشاطاته، أو بسب مماطلته، ووجه المخاطرة فيها أن هذه القروض ستؤول للانعدام في نهاية الامر؛ لذلك فهي تشكل خسارة للبنك.[1]

كما تعرف أنها: احتمال خسارة النقود عندما لا يتم دفع القروض، وينجر عنه مشكلات لإدارة البنك. ويرجع فشل البنوك في هذا الجانب إلى وجود القروض السيئة، التي قد تنجم عن تسهيلات منحتها لمتعاملين لا تعرف عنهم إلا القليل، أو لجهلها حقيقة رأس أولئك المقترضين.[2]

على ضوء التعاريف السابقة تعرف المخاطر الائتمانية على أنها احتمال الخسارة التي قد تواجه البنوك في عملية منح الائتمان.

المطلب الثاني: صور وأسباب مخاطر الائتمان

سنتطرق في هذا المطلب إلى صور المخاطر الائتمانية وأسباب حدوثها.

الفرع الأول: صور المخاطر الائتمانية:

أن توقع المخاطر الائتمانية من قبل البنك التجاري وتحليل هذه المخاطر المتوقعة والتحوط لها يساهم في تعزيز نمو وتطور البنك ويساعد على استرداد الأموال التي قام باقتراضها والحصول على العوائد المرتبطة بها، كما أن هناك تنوعا وتعددا للمخاطر التي تحيط بالعملية الائتمانية بعضها يتعلق بالعميل كمقترض وبعضها يتعلق بالنشاط، وبعضها يتعلق بالظروف العامة، ... إلا أنه يمكن إيجاز هذه المخاطر فيما يلي:[3]

أولا: المخاطر المتعلقة بالمقترض

وتشمل ما يلي:

1. أهلية المقترض ومدى صلاحيته للحصول على القرض ويتم التأكيد من الأهلية من خلال وثائق إثبات الشخصية.
2. السمعة الائتمانية للمقترض ويمكن الحصول على هذه المعلومات من مصادر داخلية وخارجية كما مر أنفا.
3. الوضع والسلوك الاجتماعي للمقترض ومدة تأثير ذلك على أوضاعه المالية.
4. الوضع المالي للمقترض ويتم التعرف عليه من خلال البيانات التاريخية والتقديرية المقدمة من العميل.

---

[1] رانية زيدان العلاونة، مرجع سبق ذكره، ص31

[2] زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 2014/2013، ص30

[3] شقيري موسى ومحمود نور ووسيم الحداد وسوزان ذيب، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص 92.93

5. مقدرة المقترض وإمكانيات تعزيزها وتطويرها في بالمستقبل.

ثانيا: المخاطر المتعلقة بالقطاع الذي يعمل فيه المقترض

تتصل هذه المخاطر عادة بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه المقترض والظروف الإنتاجية والتسويقية المتفاوتة بين القطاعات المختلفة، وهنا يواجه النك صعوبة في تقدير المخاطر التي تختلف باختلاف أذواق المستهلكين وعادتهم الاستهلاكية، وتنوع الأسواق والتطورات التكنولوجية والصناعية وغير ذلك.

ثالثا: المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها

وتختلف درجة هذه المخاطر من عملية إلى أخرى وذلك في ضوء الظروف المحبطة بالائتمان المطلوب والظمآنات المقدمة والتطورات المستقبلية، فمثلا مخاطر الإقراض بضمان أوراق تجارية تختلف عن مخاطر الإقراض بضمان رهن عقاري كما أن الإقراض للمقاولين ترتبط مخاطرة بكفاءة المقاول وخبرته وملائمته وإرادته.

رابعا: المخاطر المتعلقة بالظروف العامة

ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا وتنخفض في ظل ظروف الرواج والازدهار كما ان الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يحد من هذه المخاطر. [1]

خامسا: المخاطر المتصلة بأخطاء البنك

وترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة الممول على متابعة الائتمان الممنوح، والتحقق من قيام المقترض بالمتطلبات المطلوبة منه.

ومن الأمثلة على هذه الأخطاء هو أن يقوم العميل بسحب وديعة له مع أن هذه الوديعة هي ضمان لقرض عميل آخر والخطأ الذي هنا عدم قيام البنك بالحجز على هذه الوديعة بما يتناسب مع مقدار القرض أو التسهيل الممنوح.

ومن الأخطاء التي يمكن أن تقع كذلك قيام البنك بتسليم مستندات الشحن للعميل قبل استلامه قيمة المستندات

سادسا: المخاطر المتصلة بالغير

وهذه المخاطر مرتبطة بمدى تأثير العميل طلب الائتمان والبنك مانح الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجية.

[1] شقيري موسى ومحمود نور ووسيم الحداد وسوزان ذيب، مرجع سبق ذكره، ص 94

الشكل رقم 2: صور المخاطر الائتمانية

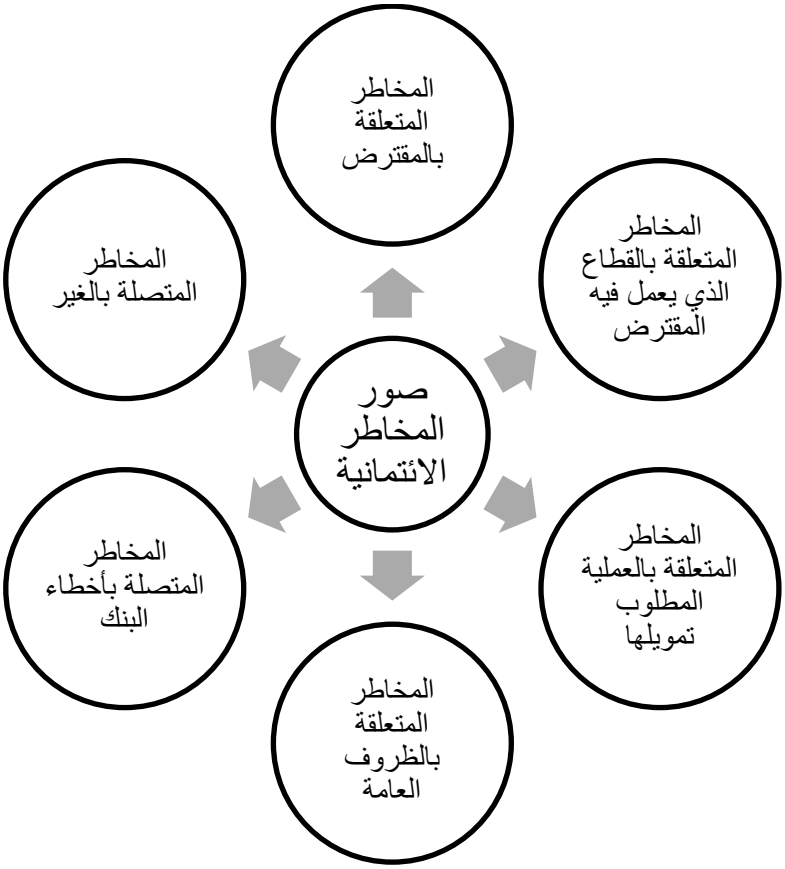

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجع السابق

الفرع الثاني: أسباب مخاطر الائتمان:

إن المخاطر الائتمانية هي أكثر المخاطر احتمالا في الوقوع، وأسباب ذلك عديدة وهي كالتالي:[1]

أ. **المخاطر العامة:** وتتمثل في المخاطر الناجمة عن العوامل الخارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالزلازل...إلخ.

ب. **المخاطر المهنية:** وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.[2]

[1] كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية بعنوان: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية الخرطوم السودان، النسخة الرابعة يومي 5 و6 أفريل 2012، ص 05

[2] كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص06

ت. **المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض:** وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

- الخطر المالي: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة ميزانيات جدول التمويل وجدول حسابات النتائج ...إلخ، وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.
- مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة، والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء الأموال المقترضة.
- الخطر القانوني: وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك بمراعاتها هي: النظام القانوني للمنظمة والسجل التجاري وعلاقة المسيرين بالمساهمين وغيرها.
- خطر البلد: لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة، ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه.

المطلب الثالث: وسائل الحد من مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان كما رأينا كثيرة ومتعددة، فلا يكاد يخلو أي قرض من قروض البنك من نسبة معينة من المخاطر مهما كانت بسيطة. وتتبع البنوك عادة العديد من الوسائل للتخفيف من مخاطر الائتمان، ومن أبرز هذه الوسائل:[1]

أولا: دراسة عناصر منح الائتمان:

تقوم عملية دراسة عناصر منح الائتمان على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده إلى البنك في المواعيد المحددة حسب الاتفاق، ويعتبر تقييم هذه القدرات من أهم الخطوات التي ينبغي أن يتبعها

[1] عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ أحمد جودة. مرجع سبق ذكره. ص215.216.217

مسؤول الائتمان لأنها الأساس الذي يعتمد عليه في تقييم القدرة على السداد. وهناك خمسة عناصر لمنح الائتمان تسمى 5Cs وهي:

I. الشخصية
II. القدرة
III. رأس المال
IV. الضمان
V. الظروف

ثانيا: الاستفسار عن سمعة العميل

هنالك الكثير من المصدر التي يمكن لمسؤولي الائتمان في البنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل بهدف التوصل إلى قناعة تامة بأن العميل لديه النية السليمة للسداد. ويمكن تقسيم مصادر المعلومات ثلاثة أقسام رئيسية:[1]

أ. **المصادر الداخلية:** تشمل هذه المصادر أقسام البنك الداخلية وذلك في حالة كون طالب القرض عميل البنك، إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية بالاتصال مثلا بقسم الاعتمادات المستندية للاستفسار عن طالب القرض فيما إذا سبق وفتح اعتمادات مستندية وهل قام بسداد التزاماته بدون تأخير. كذلك يتم الاتصال بقسم الحسابات الجارية للاستفسار عن عدة أمور منها حركة مسحوباته وإيداعاته والشيكات المرتجعة بسبب عدم كفاية الرصيد. وكذلك فإن دائرة التسهيلات الائتمانية ترجع إلى ملفاتها وتقوم بدراسة ملف طالب القرض فيما لو سبق وتم منحه تسهيلات ائتمانية في الماضي، وكيف كانت مدفوعاته وهل كان يتأخر في سداد التزاماته.

ب. **البنك المركزي والبنوك الأخرى:** إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات عن طالبي القروض فيما بينها وخاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك. وإجمالا فليس هناك خوف من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطاة له عن عميل معين من بنك اخر، لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك في هذا الخصوص.

ت. **المقابلات الشخصية مع طالب القرض:** قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض المعبأة من قبل طالب القرض لإعطائه صورة واضحة وكاملة عن العميل، فيقوم مسؤولو الائتمان بترتيب مقابلات شخصية معه. وبالتالي تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم ملاحظته من خلال نموذج طلب القرض. أما إذا كان طالب القرض معروفا جيدا للبنك فلا داعي لمثل هذا الإجراء. ومن خلال المقابلات الشخصية

[1] عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ أحمد جودة. مرجع سبق ذكره. ص218.219

قد نستطيع أن نكشف مبالغة أو عدم دقة العميل في إعطاء المعلومات عن أي مجال من المجالات، وكذلك فإنه من الممكن الاستفسار عن جدول التسديد بالإضافة إلى طبيعة عمل المؤسسة أو الشركة طالبة القرض وماهية منتجاتها وحصتها في السوق وأوضاع المنافسة، والتغيرات المحتملة.

ثالثا: تدريب موظفي البنك:

إن قلة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجيه الصحيح قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية بدون إجراء دراسة كاملة وصحيحة على أوضاع الحاصلين عليها مما ينتج عنه ارتفاع في القروض الهالكة في البنك، والطريق الأساسية لتجنب مثل هذه العواقب هو تدريب موظفي الائتمان على كيفية إجراء التحليلات بالشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار وأخذ أكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب.[1]

[1] عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ أحمد جودة. مرجع سبق ذكره. ص220

خلاصة الفصل:

الائتمان المصرفي هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة، على أن يمنح أحد عملائه تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أية صورة أخرى، وتتعدد صور الائتمان وأنواعه وفق معايير متعددة، بالإضافة الى وجوب توفر الأسس والمعايير التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه اتخاذ القرار الائتماني.

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية إلى أن المخاطر الائتمانية تمثل الأكثر تهديدا لمختلف القرارات المتخذة من قبل أي بنك.

وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسبابها، فالقضاء على المخاطر الائتمانية مستحيل فالخطر يظل قائما في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ وسائل للحد من تلك المخاطر.

.

الفصل الثاني

القرض التنقيطي ودوره في اتخاذ قرار منح الائتمان

تمهيد:

تعتبر عملية دراسة ملفات الزبائن الخاصة بمنح القروض من بين العمليات الأساسية لدى البنوك التجارية، والتي تستدعي منها إلى حد كبير عناية تامة ودراسة شاملة لتلك الملفات، وذلك بهدف تقليص مخاطرة القرض إلى أدنى حد ممكن وهو ما يتطلب من البنوك البحث عن أنجع الطرق والوسائل والتقنيات لاستعمالها في تحليل ملفات زبائنها، لذلك فقد تم الوصول إلى طريقة إحصائية جديدة تسمى طريقة القرض التنقيطي.

إذ تعد طريقة القرض التنقيطي أحد الأساليب الإحصائية التي تساعد البنوك التجارية في مواجهة مخاطرة الائتمان والتي تزيد من ثقتها في قرار منح الائتمان أو عدم منحه، وتعتبر طريقة القرض التنقيطي احدى الطرق الأكثر فعالية والتي يمكن أن تساعد البنك كثيرا في اتخاذ قراراته.

وفي هذ الفصل سنحاول التعرف على طريقة القرض التنقيطي ودورها في اتخاذ قرارا منح الائتمان من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية طريقة القرض التنقيطي

المبحث الثاني: نماذج حول طريقة القرض التنقيطي

المبحث الثالث: دور طريقة القرض التنقيطي في اتخاذ قرار منح الائتمان.

المبحث الأول: ماهية طريقة القرض التنقيطي

يعتبر ساعدت الطرق الكلاسيكية البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطأ في منح القرض إلا أنه ظهرت في سنوات الستينات طريقة جديدة تسمى طريقة القرض التنقيطي، إذ تعتمد في عملها على المعالجة المعلوماتية وتستعمل التحليل الاحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك.

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى ماهية القرض التنقيطي ضمن ثلاث مطالب.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف طريقة القرض التنقيطي

تعتبر طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق الإحصائية الحديثة المستخدمة في البنوك التجارية.

الفرع الأول: مفهوم طريقة القرض التنقيطي

توجد عدة تعريفات لطريقة القرض التنقيطي نذكر منها:

هي من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة، إذ انها تساعد مؤسسة الإقراض على تخفيض مراقبة وعجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم، وتعتمد هذه الطريقة بشكل كبير على تقنية إحصائية تتمثل في التحليل الخطي التمييزي الذي يعمل على التصنيف بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، ولا يمكن لهذا التحليل أن يعمل دون اعداد نموذج النتائج عن معالجة قاعدة واسعة من المعلومات.[1]

كما تعرف أيضا: هي طريقة إحصائية لتحليل الأوضاع المالية للمؤسسات المقترضة لمعرفة العاجزة من السليمة وهذا بفضل مؤشر يسمى النقطة أو (note score) وهذا الأخير يحسب بواسطة طرق مستمدة من تحليل المعطيات أو الاقتصاد القياسي باستعمال المتغيرات الأساسية للمظهر العام للزبون، وهذا كله من أجل التنبؤ بمخاطرة القرض الممنوح له ومحاولة تقليلها.[2]

كما تعرف أيضا: وهي تعني استخدام نظام التقييم بالنقط بحيث يتم تحديد عناصر المخاطرة الائتمانية وإعطاء كل منها عددا من النقط بحسب أهميتها في التقييم، ثم ترتيب العمليات الائتمانية في فئات من حيث المخاطرة بحسب ما تحصل عليه من نقط.[3]

---

[1] محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05 ،2012، ص86

[2] العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008/2007، ص34

[3] محمد محمود عبد ربه محمد، محاسبة التكاليف _قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع. الاسكندرية، 2000، ص75

كما تعرف أيضا: أنها آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف طريقة القرض التنقيطي بأنها: طريقة آلية في تنقيط وتصنيف خطر القرض، وتستعمل التحليل الاحصائي الذي يسمح بتخصيص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك.

الفرع الثاني: أهداف القرض التنقيطي

إن أهداف طريقة التنقيط مستعملة من طرف مؤسسات الإقراض من أجل تقدير إمكانية السداد لدى أحد زبائنها قبل منحه القرض وتسمح ب:

- ✓ التقليل من خطر الخسارة الكلية للقرض الممنوح وذلك بضمان اختيار جيد للملفات
- ✓ الإسراع في العمليات الإدارية في اخذ القرار وذلك من خلال استعمال المعلوماتية التي تسمح بحساب سريع للنقطة
- ✓ تنظيم قاعدة من المعلومات المتجانسة حول المؤسسات تأكيدا للتلاحم في السياسة المتبعة في اختيار الاخطار
- ✓ إعداد ملاحظات صغيرة عن الاخطار التي يتم تحليلها وتوضيحها حاضرا والتي تأتي ثمارها مستقبلا حيث تساعد في الرؤية الواضحة للخطر او تسهيل تسييرها.
- ✓ حصول الزبون على فائدة تجارية حيث يتحصل على الرد حول القرض المطلوب في ظرف قصير وهو ما يسمح له باستغلال الفرص المتاحة له.[2]

المطلب الثاني: نشأة طريقة القرض التنقيطي

إن فكرة طريقة التنقيط انبثقت عن الدراسات التي قام بها فيتز باتريك PJ. Fitzpatrick سنة 1932 حول مؤشرات إفلاس المؤسسات، ثم تبعتها دراسات سميت وورينكوف RF.smith et CLT wrinokof سنة 1935 لكن أول لها كان في سنوات الستينات و ذلك نتيجة الدراسات التي قام بها كل من بافير WH.beaverسنة 1966 وألتمان Altman سنة 1968 واللذان اعتمدا على مبدأ التحليل التمييزي ثم تلتها دراسة أيدمستر Edmister سنة 1972، وبعد نجاح هذه الطريقة اتسعت رقعتها الجغرافية إلى الدول الأوروبية

[1] يوسفات على وتيقاوي العربي، دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية باستخدام طريقة القرض التنقيطي، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان: آليات دعم ومساعدة وانشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر بسكرة أيام 05/04/03 ماي 2011، ص11

[2] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 43

و بالضبط إلى فرنسا حيث كولون Y.collognes بأبحاث حول طريقة التنقيط سنة 1977، ثم تلتها أعمال كونان و هولدر Holder et conan سنة 1979، و نظرا لملائمة هذه الدراسات مع متطلبات البنوك فقد ظهرت دراسات بالبنوك كالنماذج المعتمدة في البنك الفرنسي سنة 1984 و النماذج المتحصل عليها لدى BDFI.

ونظرا للأخطاء المرتكبة في تلك الدراسات فقد ظهرت دراسات تصحيحية لتلك الأخطاء وأهم هذه الاعمال أعمال إيزنبيس Eisenbeis سنة 1977 وأعمال فوستر Foster سنة 1980.[1]

المطلب الثالث: استعمالات ومبادئ طريقة القرض التنقيطي

تعتبر طريقة القرض التنقيطي من أكثر الطرق استعمالا في البنوك التجارية وتقوم على عدة مبادئ حيث سنتطرق إلى مختلف استعمالاتها والمبادئ التي تقوم عليها.

الفرع الأول: استعمالات طريقة القرض التنقيطي

تهتم منظمات القرض كثيرا بطريقة القرض التنقيطي، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية علاوة على انها تستعمل في الحالات التالية:

1. **حالة القروض الموجهة للأفراد:** يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:[2]
   - ✓ تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
   - ✓ استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.
2. **حالة القروض الموجهة للمنظمات:** يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.

[1] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص34.35

[2] مزياني نورالدين وبلال بوجمعة وزرزار العياشي، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي 27و28 جانفي 2009، ص07

- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأس مالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

الفرع الثاني: مبادئ طريقة القرض التنقيطي

إن القرض التنقيطي عبارة تقنية تحليل موجهة لتشخيص الصعوبات التي تواجهها المؤسسة وهذا لمعرفة أي من المؤسسات متذبذبة عن طريق حسابات للمؤسسة وهو يقوم على عدة مبادئ أهمها:[1]

- تعيين عدد من النسب اقتصادية ومالية والتي تعطي مؤشرات حول وضعية المؤسسات لسنتين أو ثلاث سنوات من قبل لمعرفة المؤسسات التي لها صعوبات.
- القيام بتحليل إحصائي للمتغيرات المتعلقة بالزبون.
- اختيار عدد مناسب من النسب المالية.
- تشكيل توليفة خطية تسمى دالة التنقيط.
- إعطاء نقطة أو علامة لكل مؤسسة انطلاقا من هذه النقطة حيث نصنف المؤسسة سليمة أو عاجز.

[1] بن حليمة هوارية، تقنيات بنكية، مطبوعة موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، 2021/2020، ص17

المبحث الثاني: نماذج حول طريقة القرض التنقيطي

الهدف الأساسي لطريقة التنقيط هو الحصول على نموذج بإمكانه التصنيف بين المؤسسات السليمة والعاجزة إلى أقسامها الأصلية وذلك بأدنى خطأ ممكن، ولتحقيق هذا الهدف أنجزت الكثير من الأعمال التي كانت بدايتها مع نماذج الأمريكية منذ 1966 ثم اتسعت إلى نماذج أخرى فرنسية منذ سنوات السبعينات.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أكثر النماذج شيوعا من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول: الدراسات الأمريكية

سنتطرق إلى بعض الأعمال وفق تسلسل زمني وهي:

1) أعمال wiliam beaver:[1]

تعتبر التجربة التي قام بها **beaver** سنة 1966 أول المجهودات المبذولة لوضع نموذج للتنقيط حيث اعتمد في ذلك على تحليل أحادي البعد للنسب المالية المدروسة، و ذلك باستخدام الأساليب الإحصائية البحتة، حيث أجرى تجربة على عينة من 79 شركة فشلت خلال الفترة ما بين (1945–1964) إضافة إلى 79 شركة ناجحة و مماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول و نوع الصناعة، وكان معيار الفشل الذي استخدمه **beaver** إما إفلاس الشركة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة و أحتسب **beaver** 30 نسبة مالية صنفها في ست مجموعات رئيسية هي:

التدقيق النقدي، صافي الربح، الالتزامات إلى مجموع الأصول، الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، الأصول السائلة إلى الالتزامات المتداولة ومعدلات الدوران.

ثم اختار من كل مجموعة نسبة واحدة لتحليلها واستخدم في ذلك نموذج الانحدار البسيط فاستطاع أن يتنبأ بفشل الشركات قبل خمس سنوات من الفشل باستخدام النسب التالية على الترتيب وحسب أهميتها:

- X1=التدفق النقدي/مجموع الديون
- X2=مجموع الديون /مجموع الأصول
- X3=رأس المال العامل /مجموع الأصول

وقد حققت هذه الدراسة نسبة تصنيف صحيح للمؤسسات تقدرب87%لسنة واحدة قبل وقوع الإفلاس ونسبة 78% لخمس سنوات قبل الإفلاس.

ولكن هذه الدراسة لم تضع تلك النسب في نموذج خطي يسمح باستعمال جملة واحدة، وإنما يتم استعمال كل نسبة بشكل مستقل عن النسب الأخرى، إلا أن الاعمال التي تلته عرفت تغطية لهذا النقص وذلك باستخدام

[1] محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص87.88

التحليل التمييزي الخطي المتعدد من أجل التنبؤ بمخاطرة الإفلاس وكانت البداية بالدراسة التي قام بها E.I. Altman سنة 1968.

2) أعمال ألتمانEdward. I. Altman

يعتبر Altman أول من اعتمد في دراسته على مبدأ التحليل الخطي التميزي وذلك في سنة 1968م. حيث اهتمت تلك الدراسة بإظهار احتمال عدم التزام العميل بشروط الائتمان في البنوك التجارية، استعمل Altman في اعداد نموذجه عينة مكونة من 66 مؤسسة منها 33 مؤسسة سليمة و33 مؤسسة عاجزة حيث كان العجز في الفترة الممتدة بين(1946و1965) وتتراوح قيمة أصولها بين 1 مليون و25 مليون دولار مستخدما في ذلك 22نسبة مالية مستخرجة من المعطيات الخاصة بها خلال تلك الفترة.[1]

ولقد انتهت الدراسة الى بناء النموذج التالي:

$$Z = 0{,}012.x1 + 0{,}014.x2 + 0{,}033.x3 + 0{,}006.x4 + 0{,}9\ 99x5.$$

بحيث:

x1 =صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول.

x2 =الاحتياطات/مجموع الأصول.

x3=فائض الاستغلال الإجمالي/ مجموع الأصول.

x4 =الأموال الخاصة /مجموع الديون.

x5=رقم الأعمال /مجموع الأصول.

وللتمييز بين المؤسسات، حددت النقطة الحرجة ب: 2.675 حيث:

إذا كانت :$Z \leq 1.81$تكون المؤسسة في طريقها للإفلاس.

إذاكانت:$2.675 \leq \mathbf{Z}$تكون المؤسسة بعيدة عن الإفلاس.

إ ذا كانت: $1.81 < Z < 2.99$تكون المؤسسة في منطقة عدم التأكد.

ولقد حقق هذا النموذج نجاحا كبيرا قبل سنتين من الإفلاس، حيث صنف المؤسسات العاجزة بنسبة 94%، أما إجمالي التصنيف الصحيح بين المؤسسات السليمة والعاجزة فكان 95%، وبمجرد ظهوره اعتمدته الكثير من البنوك في تنبؤاتها بمخاطر الإفلاس.

[1] محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص 88.89

3) أعمال Alexander Bathory

قام Bathory سنة 1981 بتطوير نموذج Altman وغيره من النماذج للوصول إلى نموذج لقياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية فكانت تجربته باستخدام 24 نسبة وبإجراء 40 اختبارا، وتوصل في الأخير إلى بناء النموذج التالي:[1]

$$Y = 0.20\left(\sum_{i=1}^{5} Xi\right)$$

حيث أن:

X1=إجمالي التدفقات /الديون الجارية

X2=الأرباح قبل الضرائب/رأس مال المستخدم

X3=حقوق الملكية/إجمالي الخصوم

X4أموال خاصة/إجمالي الخصوم

X5= رأس المال العامل/إجمالي الأصول

4) أعمال إدميستر R. Edmister

قام إدميستر(R. Edmister1972) بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تتجاوز قيمة[2] أصولها 8000 دولار وتمحورت تجربته حول 84 مؤسسة مقترضة من " Small business administration" منها 42 مؤسسة سليمة و42 مؤسسة عاجزة ومن بين النسب المدروسة اختار النموذج 7 نسب فقط التي تعتبر الأكثر دلالة على الملاءة وقد انتهت دراسته بوضع دالة التنقيط الأتية:

Z=9,5-4,23. x1-2,93 .x2 -4,82. X3 + 2,77. X4 -4,52. X5- 3,52. X6- 9,24. X7

وما يميز أعمال إدميستر. Edmister هو أنه أدخل نظام الترميز على قيم متغيرات النموذج و التي عرفها كما يلي :[3]

[1] محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص 89

[2] بن عمر خالد، دراسات اقتصادية: تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، العدد13، الجزائر، 13 أكتوبر 2009، ص56

[3] بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص57

جدول رقم 1: قيم متغيرات نموذج إدميستر Edmister وفق نظام الترميز

المتغير	الشرط	في حالة تحقق الشرط	في حالة عدم تحقق الشرط
X1	تدفق النقدي/ديون قصيرة<0,05	X1=1	X1=0
X2	أموال خاصة/ رقم الأعمال 0,07	X2=1	X2=0
X3	(رقم الأعمال/مجموع المبيعات) /متوسط النسبة<0,02−	X3=1	X3=0
X4	(ديون قصيرة الاجل/أموال خاصة) /متوسط النسبة>0,48	X4=1	X4=0
X5	(مخزونات/مجموع المبيعات) /متوسط النسبة<0,04	X5=1	X5=0
X6	(قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة) /دق أ<0,34	X6=1	X6=0
X7	(قيم جاهزة/دق أ) /متوسط النسبة في القطاع<0,20	X7=1	X7=0

المصدر: بن عمر خالد، دراسات اقتصادية: تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، العدد13، الجزائر، 13 أكتوبر 2009، ص57

وقد حققت أعمال إدميستر **Edmister** نسبة نجاح تقدر ب95%.

5) أعمال بوذي A. Bothy

في سنة 1981 ساهم بوذي Bothy في تطوير النماذج الخطية وتعديلها بشكل يجعلها أكثر نفعا للبنوك التجارية وكان الهدف من دراسته هو إزالة كل اختلاف بين النماذج المعتمدة في سوق الائتمان الإنجليزي والنماذج المستعملة في البنوك الامريكية، ليصل في الأخير إلى نموذج مشترك فيما بينهما والمتمثل فيما يلي:[1]

$$Z=0,063.\ X1 +0,92.\ X2 +0,57.\ X3 +0,014.\ X4$$

بحيث:

[1] بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص58

X1 : رأس المال العامل/مجموع الأصول

X2 : الأرباح قبل خصم الفوائد و الضرائب/مجموع الأصول

X3 : الاحتياطات / مجموع الاصول

X4 : أموال خاصة /مجموع الديون

المطلب الثاني: الدراسات الفرنسية

بعد نجاحات الأمريكيين في اعداد نماذج التنقيط، تبعتها دراسات أخرى فرنسية حيث عملت هذه الأخيرة منذ سنة 1976 على تعديل تلك النماذج.

ونظرا لكثرة الأبحاث الفرنسية فاءنه سيتم التعرض لأهمها فقط.

أولا: أعمال كولون Y. Collonges

قام كولون (Y. Collonges1977) بوضع نموذجين وهذا بعد أن أخذ عينة من 70 مؤسسة بصفة عشوائية من نفس قطاع النشاط،35منها في حالة جيدة و35 أخرى في حالة عجز، وطبق عليها 19 نسبة، ثم انتهت على اختيار خمس نسب مكونة للدالتين الاتيتين:[1]

Z1=4,983. X1+ 60,066. X2- 11,8348. X3.

Z2=4,6159. X1-22. X4 – 1,9623. X5.

X1= مصاريف العمال/ القيمة المضافة

X2= مصاريف مالية/ رقم الاعمال الإجمالي

X3= راس المال العامل الصافي/ مجموع الميزانية

X4= نتيجة الاستغلال/ رقم الاعمال الإجمالي

X5= راس المال العامل الصافي / المخزونات

التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة حسب نموذج z1 يكون كالاتي:

- ✓ Z1< 5,455: المؤسسة في حالة سليمة
- ✓ Z1≥5,455 : المؤسسة في حالة عجز

أما التصنيف حسب الدالةz2 فهو كما يلي:

- ✓ Z< 3,0774 : المؤسسة في حالة سليمة

[1] بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص59

✓ $Z \geq 3,0774$: المؤسسة في حالة عجز

يمكن تلخيص نسب نجاح النموذجين السابقين في الجدول الآتي:[1]

جدول رقم 2: نسب التصنيف الصحيح لنموذجي كولون y.Collonges

عدد السنوات قبل الإفلاس	نسب التصنيف الصحيح	
	Z1	**Z2**
1	**94%**	**96%**
2	**84%**	**75%**
3	**69%**	**57%**
4	**59%**	**64%**

المصدر: بن عمر خالد، دراسات اقتصادية: تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، العدد13، الجزائر، 13 أكتوبر 2009، ص60

ثانيا: أعمال كونان وهولدر canan et Holder

الهدف الأساسي لأعمال كونان وهولدر (1979) هو تحديد نموذج خاص لكل قطاع اقتصادي، بحيث يسمح كل نموذج بوضع نقطة لكل مؤسسة وذلك من اجل مقارنتها مع النقطة الحرجة حسب القطاع الذي ينتمي إليه ويسمح أيضا بتقدير مجال احتمال افلاس المؤسسة.

حيث أجريت دراستها على عينيتين جزئيتين من pme ET PMT مكونتين ل 190 مؤسسة كعدد اجمالي لها، وذلك بالاعتماد على المعلومات الخاصة بها خلال الفترة 1970-1975 مستخدمين في ذلك 50 نسبة مالية كقاعدة للدراسة، وكانت تلك المؤسسات مقسمة على القطاعات النشاط التالي: مؤسسات صناعية، مؤسسات تجارية، مؤسسات الاشغال العمومية، مؤسسات خدمية.[2]

[1] بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص60

[2] بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص61.60

المؤسسات الصناعية هي:

X1= فائض الاستغلال الخام/ مجموع الديون [1]

X2= أموال دائمة/ مجموع الأصول

X3= (قيم قابلة للتحقيق + قيم الجاهزة) / مجموع الأصول

X4= مصاريف مالية/ رقم الاعمال خارج الضريبة

X5= تكاليف العمال / قيمة مضافة

من خلال المتغيرات السابقة تم تشكيل دالة التنقيط التالية:

0,24 X1 +0,22. X2 + 0,16. X3-0,87.X4-0,1.X5= Z

المؤسسات التجارية:

إذ ان النسب المضافة للنموذج الخاص بالمؤسسات التجارية هي:

X6= أموال خاصة / مجموع الميزانية

X7= فائض الاستغلال الخام/ مجموع الميزانية

X8=احتياجات راس المال العامل/ رقم الاعمال خارج الضريبة

ولقد انتهت دراسة هذه المتغيرات إلى بناء النموذج التالي:

, 0185.X7-0, 0185.X8-0,01220Z= 0,0136. X2+ 0,0197. X3 0,034.X6 +

مؤسسات الاشغال العمومية:

والنموذج الخاص بمؤسسات الاشغال العمومية يتكون من النسب التالية:

X9= نتيجة صافية / مجموع الميزانية

X10= أصول متداولة / ديون قصيرة الاجل

X11= موردون / المشتريات

X12= (فائض الاستغلال الخام – مصاريف مالية) / مجموع الديون

X13= زبائن / رقم الاعمال خارج الضريبة

X14= مصاريف مالية / رقم الاعمال خارج الضريبة

[1] بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص61.62

وقد تم استخدام النسب السابقة في بناء النموذج التالي:

Z= 0,035.X9+0,014.X10+0, 0186.X11+0, 0012.X12-0, 0238.X13-0, 1074.X14-0,0092.

مؤسسات النقل:

والنموذج المتحصل عليه هو:[1]

Z=0, 0098.X3+0, 0177.X2+0, 0496.X4-0,018.X8-0, 1735.X5-0.0062.

بحيث: X5= مصاريف مالية / قيمة مضافة

ويتم توظيف نتائج تلك النماذج لتصنيف المؤسسات في مختلف القطاعات وتحديد مجلات احتمال إفلاسها وذلك بالاستعانة بالجدول التالي:

جدول رقم 3: العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسات في مختلف القطاعات حسب نموذج كونان وهولدر canan et Holder

الحالات المختلفة	الصناعة	التجارة	الأشغال العمومية	النقل
وضعية جيدة	• **Z≥9** • **PR< 30%**	• Z≥ **0.2** • **PR<40%**	• **Z≥0.5** • **PR< 40%**	• **Z≥0.25** • **PR<35%**
وضعية الحذر	• **4≤Z<9** • 30%≤**PR<65%**	• 0,30≤**Z< 0.2** • **35%≤ PR≤65%**	• **0,50≤Z<0,5** **40%< PR≤ 70%**	**0,35≤Z<0.25** **35%≤PR<0,65**
وضعية خطيرة	• **Z<4** • PR>**65%**	• **Z<-0,3** • **PR>65%**	• **Z<-0.50** • **PR>70%**	**. Z<-0.35** **.PR>65%**

المصدر: بن عمر خالد، دراسات اقتصادية: تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، العدد13، الجزائر، 13 أكتوبر 2009، ص63

[1] بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص62

ثالثا: نموذج بنك فرنسا

وضع البنك الفرنسي نموذجا يساعد البنوك التجارية في الكشف عن الملاءة المالية للمؤسسات المقترضة منها ويمثل هذا النموذج كما يلي:[1]

Z= -1,225. X1+2,003. X2-0,824. X3+5,221. X4-0,686.X5-1,164. X6+0,706. X7+1,408. X8-0,8544.

X1= مصاريف مالية/فائض الاستغلال الخام

X2= موارد دائمة/الأموال المستثمرة

X3= رقم الأعمال/مجموع الديون

X4= فائض الاستغلال الخام/رقم الأعمال خارج الضريبة

X5= ديون تجارية /المشتريات (TTC)

X6= معدل تغير القيمة المضافة

X7= (مخزونات– تسبيقات+ حقوق تجارية) /المنتجات المباعة (TTC)

X8=الاستثمارات/القيمة المضافة

التصنيف بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة وفق النموذج السابق يكون كالآتي:

- Z>0,125: حالة المؤسسة العادية (سليمة).
- Z<-0,25 : تحمل المؤسسة مؤشرات الإفلاس (عاجزة).
- 0,125≥z≥-0,25 : حالة المؤسسة غير متأكد منها.

وتوصل البنك المركزي الفرنسي إلى ربط علاقة بين مجالات نقاط المؤسسات z واحتمال افلاسها ما هو موضح في الجدول الآتي:[2]

[1] بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص63

[2] بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص64

جدول رقم 4: العلاقة بين دالة التنقيط واحتمال إفلاس المؤسسة حسب نموذج بنك فرنسا

مجالات النقاط z	Z<1,875	Z∈]-1,875. -0,875]	Z∈]-0,875. -0,25]	Z∈]-0,25.-0,125]	Z∈]-0,125.1,25]	Z>1,25
احتمال افلاس المؤسسة قبل 3 سنوات	30,4%	16,7%	7%	3,2%	1,8%	0,5%

المصدر: بن عمر خالد، دراسات اقتصادية: تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، العدد13، الجزائر، 13 أكتوبر 2009، ص64

المطلب الثالث: نموذج AFDCC (association française des directeurs et chefs de crédit)

تم وضع هذا النموذج من طرف الجمعية الفرنسية لمدراء ورؤساء القروض سنة 1995، وقد تمت هذه الدراسة على عينة مشكلة من 50000 شركة منها شركات ذات مسؤولية محدودة وشركات جماعية التي يفوق رقم اعمالها عشرة ملايين فرنك فرنسي، وتعطى دالة نموذج AFDCC بالصيغة التالية:[1]

$$Z=-0,0635.X1+0,0183.X2+0,047.X3-0,0246.X4+0,0115.X5+0,0096.X6+0,57$$

وتتوضع متغيرات دالة AFDCCفي الجدول التالي:

[1] طاهر بعداش ومحمد السعيد جوال، السيطرة الرقابية مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل" المنعقد بمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي غرداية، أيام 23و24 فيفري 2011، ص12

جدول رقم 5: النسب التمييزية لدالة التنقيط

المتغير	المعاملات	النسب التمييزية	الحد الأعلى	الحد الادنى
–	0,57	ثابت	–	–
X1	-0,635	مصاريف مالية/فائض الاستغلال الإجمالي	0	100
X2	0,0183	حقوق+ متاحات/قروض قصيرة الاجل	0	200
X3	0,047	الأموال الدائمة/ مجموع خصوم	−25	100
X4	−0,0246	القيمة المضافة/رقم الاعمال	0	100
X5	0,0115	الخزينة/رقم الاعمال بالأيام	−100	100
X6	0,0096	رأس المال/رقم الأعمال بالأيام	−100	150

المصدر: محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05 ،2012، ص94

أما احتمالات العجز الموافق للنقاط فكانت على الشكل التالي:[1]

[1] محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص94.

جدول رقم 6: احتمالات العجز حسب دالة التنقيط:

مجالات التنقيط AFDCC	احتمالات الموافقة (%)
Z<-4,01	12,70
-4,01<Z<-2,57	6
-2,57<Z<-1	4,96
-1<Z<0,28	3,29
0,28<Z<1,26	2,15
1,26<Z<2,10	1,57
2,10<Z<2,86	1,06
2,86<Z<3,68	0,64
3,68<Z<4,83	0,38
Z>4,83	0,42

المصدر: محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05 ،2012، ص94.

وبالتالي توصلت دالة التنقيط من خلال الجدول السابق الى احتمالات العجز حسب دالة التنقيط من اقل من (−4,01) باحتمال عجز كبير نسبيا (P=12,7%) إلى غاية نتيجة أكبر من (4,83) باحتمال عجز صغير جدا (P= 0,42%) فتعتبر الفئة الأولى من المؤسسات العاجزة أما الفئة الثانية فهي في وضعية جيدة، بين الفئتين تتواجد فئة المؤسسات المشكوك فيها فهي تمثل منطقة عدم تأكد.

المبحث الثالث: دور طريقة القرض التنقيطي في اتخاذ قرار منح الائتمان

يعد القرض التنقيطي من بين الطرق الإحصائية الأكثر شيوعا لمساعدة البنوك التجارية في اتخاذ قرار منح الائتمان أو عدم منحه، وتعتمد طريقة القرض التنقيطي في عملها على نموذج خطي يحدد لكل مؤسسة نقطة خاصة بها ليتم مقارنتها مع النقطة الحرجة التي تفصل بين قراري قبول طلب الإقراض ورفضه.

وكأي طريقة من الطرق الإحصائية تتميز هذه الطريقة بعدة مزايا كما أنها لا تخلو من العيوب.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى خطوات طريقة القرض التنقيطي ومزايا وعيوب هذه الطريقة ضمن ثلاث مطالب.

المطلب الأول: خطوات اعداد طريقة القرض التنقيطي

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم التحديد باتباع الخطوات الأتية:[1]

1.اختيار العينة: العينة عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط الخزينة والمخطط المالي، ملف طلب القرض)

مختارة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الاحصائي للظاهرة، وتصنف الى مجموعتين:[2]

- عينة لإعداد النموذج: تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.
- عينة لقياس دقة النموذج: وهي العينة التي تبين مدى صحة هذا النموذج.

2.انتقاء المتغيرات:

نقوم في هذه الحالة بالتوفيق بين المعلومات التي تم تجميعها بهدف معرفة المتغيرات المؤثرة في حالة المؤسسة هذه المتغيرات تكون إما محاسبية وإما فوق محاسبية.[3]

أ. المتغيرات المحاسبية:

هي متغيرات قياسية تأخذ قيم عددية، يتم حسابها على أساس البيانات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة.

ب. المتغيرات فوق المحاسبية:

هي متغيرات غير قياسية ذات طبيعة كيفية أي تأخذ أنماطا لا عددية تتمثل في معلومات مستخرجة من ملفات طلبات القرض للمؤسسات المعينة خارج القوائم المالية، يتم ادراجها في عملية التحليل لإثراء الدراسة ببيانات من طبيعة ومصادر مختلفة بعد تحويلها الى متغيرات قابلة للقياس.

3.التحليل التمييزي:

"كقاعدة في القرض التنقيطي، نجد التحليل التميزي والذي يمكن تعريفه على انه طريقة إحصائية تسمح بتمييز الأقسام المتجانسة للمجتمع انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بكل عنصر منه. وذلك بالاعتماد على معايير معينة، وعندئذ يمكن ادراج كل عنصر من المجتمع في التصنيف الذي ينتمي إليه"[4]

---

[1] صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دوكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد –تلمسان– 2008، ص120

[2] خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية،2019، ص148

[3] صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص121

[4] محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص96

وهنا يستعمل التحليل التميزي لدراسة مجتمع مكون من عينة

من ملفات طلب القرض تمت معالجتها من طرف البنك وتتكون هذه العينة من مجموعتين هي:

- **مؤسسات سليمة** (التي سددت مستحقاتها)
- **مؤسسات عاجزة** (التي لم تسدد ما عليها من التزامات سواء بصفة كلية أو جزئية فأي تأخير في التسديد يعني تكاليف أخرى زائدة)

والمشكل المطروح هو إيجاد المعيار الذي يميز بشكل كبير الفئة السليمة والفئة العاجزة ولحل هذا المشكل يجب تتبع الخطوات التالية: تحديد المتغيرات الأكثر تمييزا، تشكيل دالة التنقيط، تحديد النقطة الحرجة.

أ. تحديد المتغيرات الأكثر تمييزا:

يتم في بادئ الامر فرز المتغيرات بين متغيرات كمية على شكل نسب مالية ذات صفة رقمية ومتغيرات أخرى كيفية (غير محاسبة) يتم تشفيرها) (codification)أي تحويلها إلى أرقام وبالتالي يمكن استغلالها.[1]

ولكي تحقق الدراسة نجاحا أكبر يجب معالجة قاعدة واسعة من المعلومات مما تتطلب في اغلب الأحيان استخدام برامج معلوماتية إحصائية مثل:statisica,spss .... الخ، تتم عملية اختيار المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية عن طريق استخدام أسلوب التحليل التمييزي التدريجي (analyse discriminante incrémentielle)، وتقنية الانحدار خطوة بخطوة التي تعمل انطلاقا من انحدار خطي متعدد الابعاد يشمل كامل المتغيرات الكمية والكيفية، وذلك لتشكيل التابع (z)، حيث يقوم باختيار كل المتغيرات وإدخال المتغير الأكثر تمييزا إلى النموذج ثم يمر إلى الخطوة التالية بحيث يكون المتغير المختار يعظم معامل الارتباط مع التابع(z) وقيمة فيشر (f) للمتغير تبين مدلوله الاحصائي في تمييز المجموعات وبالتالي إحصاء كل المتغيرات المستقلة مع التابع وعدم إدماج المتغيرات المختارة مسبقا، إلى أن يتم تحديد كل المتغيرات الداخلة في النموذج بصفة نهائية.

ب. صياغة الدالة (z) وتحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة

بعد اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج يتم ربطها بمعاملات ترجيحية تمثل كل منها المساهمة النسبية للمتغير الذي يقترن بها في التمييز بين مجموعات المؤسسات، وبعد تحديد قيم تلك المعاملات فاءنه يكون بالإمكان وضع دالة التنقيط على الشكل التالي:[2]

[1] محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص96.97

[2] محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص97.

$$Z=a1R1+a2R2+\ldots\ldots anRn+b$$

حيث:

Z : النقطة النهائية (score)

Ai : معامل الترجيح

Ri : النسب الداخلية في النموذج

B : ثابت

واعتمادا على هذه الدالة يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة والتي يمكن من خلالها الحكم على عجز أو سلامة المؤسسة مثلما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 3: منحنى دالة التنقيط

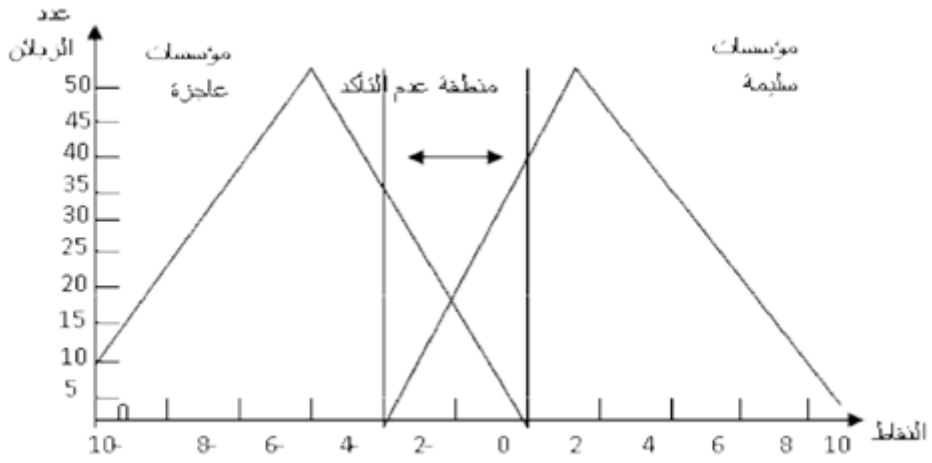

المصدر: محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05 ،2012، ص98

فيما يخص منطقة عدم التأكد فهي المنطقة التي لا يمكن الحكم فيها على المؤسسة ما إذا كانت سليمة أم عاجزة، وكلما زادت هذه المنطقة نقص معدل الخطأ وبالتالي فإن أحسن دالة تنقيط هي التي تعطي أحسن توازن بين منطقة عدم التأكد ومعدل الخطأ.

ج. تحديد النقطة الحرجة:

بعد حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة يتم تحديد النقطة الحرجة التي على أساسها يتم الفصل بين قراري الرفض والقبول ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية:[1]

[1] محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص98

اخر نقطة للمؤسسات السليمة+ اول نقطة للمؤسسات العاجزة

Z= ———————————————————————————————

2

وبعد ذلك يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية والنقطة الحرجة وفقا لقاعدة القرار.

وكخطوة موالية يتم حساب مؤشر أساسي يسمى بمعدل التصنيف الصحيح الذي يمكننا من معرفة دقة النموذج ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي:[1]

المثال: لدينا عينة مكونة من N مؤسسة مقسمة إلى:

N1 : عدد المؤسسات السليمة حيث : N1A : التي صنفت سليمة، N1Bالتي صنفت عاجزة

N2 : عدد المؤسسات العاجزة حيث :N2A : التي صنفت عاجزة،N2B : التي أخفقت وصنفت سليمة. والجدول الموالي يبين ذلك:

جدول رقم 7: عينة الإنشاء وفق معدلات التصنيف

الأسطر: التصنيف الأصلي	**الأعمدة: التصنيف المقدر**			
البيان	مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	المجموع	المجموع الصحيح
المؤسسات السليمة:	N1A	N1B	N1	N1A
المؤسسات العاجزة:	N2A	N2B	N2	N2B
المجموع	X	Y	N	N1A+N2B

المصدر: محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05 ،2012، ص99

إذن نسب التصنيف الصحيح هي:

المؤسسات السليمة:100(N1A/N1)

[1] محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص98.99

المؤسسات العاجزة:(N2B/N2)100

التصنيف الصحيح الإجمالي :(N1A+N2B/N)100

بالتالي فان النموذج الأمثل هو ذلك النموذج الذي يعطي أكبر نسبة تصنيف صحيح للمؤسسات وليس هذا فقط بل ولاستعماله يجب التأكد من قدرته على التنبؤ بعجز المؤسسات وذلك من خلال اختباره على عينة مستقلة عن عينة الانشاء ومقارنتها بها، وذلك كمرحلة ثانية قبل استعماله فعلا من طرف البنك التجاري.[1]

وبتتبع المراحل السابقة يصبح النموذج صالحا لاستعماله في اتخاذ القرارات المستقبلية فيوضع في خدمة البنكيين الساهرين على دراسة طالبات الإقراض وبالتالي استخدامه لتحليل المخاطرة عن كل طلب جديد، وفي الغالب فان كل زبون له نقطة نهائية أكبر من النقطة الحرجة يقبل طلبه ويمنح له القرض، أما الذي لديه نقطة أقل من النقطة الحرجة فانه يرفض طلبه.

وبالتالي يمكن القول ان طريقة القرض التنقيطي تساعد كثيرا في اتخاذ قرار المنح من عدمه وتعمل على التنبؤ بمخاطرة القرض وتقليلها.

المطلب الثاني: مزايا طريقة القرض التنقيطي

تتميز طريقة القرض التنقيطي بمجموعة من المزايا تجعلها تطبق على نطاق واسع في البنوك نذكر منها:[2]

- السرعة:(من جانب المقرض والمقترض) حيث تسمح للمقترض بالمعالجة والتحليل في ظرف زمني قصير وبالتالي اتخاذ قرار المنح أو عدمه في حين يستفيد الزبون من ذلك أيضا حيث يوفر عليه زمن إضافي للبحث عن مصادر تمويل أخرى.
- البساطة: فهي تختلف عن الطرق الكلاسيكية حيث يتم تعويض معطيات المؤسسة في النموذج ثم نحسب النقطة ونتخذ القرار على أساسها.
- أداة لاتخاذ القرار: حيث تتخذ القرارات الخاصة بمنح القرض على أساس النقطة المتحصل عليها بطريقة التنقيط، كما تكون هناك لامركزية في اتخاذ القرار.
- أداة للمراقبة: حيث يمكن نموذج طريقة التنقيط من مراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي مؤسسة وذلك من خلال إعادة دراسة المتغيرات الموجودة في النموذج على عكس الطرق الكلاسيكية التي تستدعي إعادة دراسة الملف بأكمله.

[1] محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص99

[2] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 43.44

- تخفيض تكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات: فطريقة التنقيط تسمح بربح الوقت من جهة وبذل الجهد من جهة أخرى وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف دراسة ملفات الزبائن.
- تقليص المعلومات المستخدمة: وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الاعلام الالي.
- أداة من أدوات الاستقطاب: فالسرعة التي تتميز بها في اتخاذ القرار وبساطته تسمح بجلب عدد كبير من الزبائن وتنويعهم.

المطلب الثالث: عيوب طريقة القرض التنقيطي

كأي طريقة من طرق من طرق تقدير مخاطر القرض، لا تخلو طريقة القرض التنقيطي من العيوب من أهمها:[1]

- يجب أن تكون العينة المدروسة كبيرة.
- مرحلة العمل يجب أن تكون طويلة من أجل التمكن من معرفة تطور عمل المؤسسة وقياس المؤشرات.
- اختيار النسب الأكثر ملاءمة يؤدي بالتحليل الإحصائي إلى إنقاص المعلومات القاعدية وبالتالي لا تؤخذ بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة.
- دالة SCOREالمؤلفة لها فترة محددة بمعنى في إطار اقتصادي، مالي وسياسي محدود.
- نتيجة SCORE ليست دائما موثوق منها ففي بعض الحالات يجب القيام بدراسة معمقة.
- من حيث مبدأ تعريف العجز فطرقة التنقيط لا تأخذ بعين الاعتبار إلا مخاطرة تجميد الأموال أي وجود تضارب بين مفهوم العجز في المعطيات والعجز كنتيجة.
- تسمح طريقة التنقيط بالحكم على الحالات العادية ويترك الحكم للمحلل وتجربته في تقرير الحالات الأكثر صعوبة.

وخلاصة القول يمكن أن نقول إن نموذج القرض التنقيطي يعتمد على نموذج خطي ساكن عبر الزمن وهو مالا يلائم دراسة المؤسسة التي يتسم نشاطها بالديناميكية المستمرة كما تجد طريقة التنقيط صعوبة في ترجمة المتغيرات الكيفية إلى طبيعة رقمية وإذا لم تتم تلك العملية بطريقة صحيحة فإن ذلك يؤدي إلى نتائج أكثر بعدا عن الواقع.

[1] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 45 . 44

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا في هذا الفصل لطريقة القرض التنقيطي و عرضنا لأهم جوانبها يمكننا القول أن هذه الطريقة هي من أحسن الطرق الإحصائية، فهي تحاول تصنيف مجال الخطر على البنك من خطر عدم التسديد، فطريقة القرض التنقيطي هي عبارة عن نظام تحذيري وقائي يقدم للبنك النظرة الواضحة لطالب الائتمان وهذا بواسطة متغيرات حسابية وعلى هذا الأساس يتم تشكيل دالة خطية بواسطتها يتم اتخاذ القرار بقبول أو رفض ملف طالب الائتمان، ورغم أهمية و نجاعة هذه الطريقة إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب التي تؤدي إلى تقدير خاطئ يؤدي إلى الوقوع في المخاطر.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لطريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى قرار منح الائتمان في البنوك التجارية وأسس ومعايير منحه بالإضافة إلى المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها في الفصل الأول وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى القرض التنقيطي ومختلف النماذج حوله بالإضافة إلى دوره في اتخاذ قرار منح الائتمان، سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي التطرق إلى كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي على مؤسسة مقترضة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة تاجنانت–، وانطلاقا مما ذكرناه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: أنواع القروض والضمانات المطلوبة للحصول على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثالث: دراسة حالة ملف طلب قرض استثماري بطريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

سنتعرف في هذا المبحث على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ونشأته بالإضافة إلى مختلف المهام المكلف بها والأهداف المسطرة لتحقيقها للوصول إلى مستوى عالي من الجودة وسنتطرق أيضا للهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بموجب مرسوم رقم82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية. [1]

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفردين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية إلى جانب قطاع الصيد البحري.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 1.000.000 دج للسهم الواحد، ولكن بعد صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغي من خلاله نظام التخصص، اصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية و المتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية، مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافه وضع البنك استراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

الفرع الثاني: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

هو هيئة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية وكذا الاستقلال في التسيير، مهمته تطوير القطاع الفلاحي إضافة إلى تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر بالمقارنة مع الهيئات الأخرى، في بداية الأمر تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح يحتضن حاليا 326 وكالة و31

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تاجنانت يوم 2023/04/02

مديرية عامة ويضم حوالي 7000 موظف على مستوى الهياكل المركزية والجهوية وكذا المحلية، كما يعتبر الآن شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري، مقرها الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة.

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك (Bankers Almanac) لطبعة 2002 في المركز الأول في الجزائر و688 عالميا من أصل 4100 بنك.

المطلب الثاني: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بعدة مهام من أجل تعزيز مكانته التنافسية، كما يسعى البنك لتحقيق أهدافه المسطرة بغية مواجهة مختلف التحديات المصرفية.[1]

الفرع الأول: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وفقا للقوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقرض، الصرف والصندوق.
- فتح حسابات لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- المشاركة في تجميع الادخارات.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى
- تأمين الترقيات الخاصة بالنشطات الفلاحية وما يتعلق بها.
- تطوير الموارد والتعاملات المصرفية وكذا العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات المقدمة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- تطوير شبكته ومعاملاته النقدية.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من التطورات العالية في مجال العمل المصرفي.

الفرع الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تاجنانت يوم 2023/04/02

لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، ومن بين الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:[1]

- توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين نوعية وجودة الخدمات.
- تحسين العلاقات مع الزبائن.
- الحصول على أكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق اقصى قدر من الربحية.

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تاجنانت يوم 2023/04/02

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة تاجنانت–

يوضح الشكل رقم 01 الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تاجنانت كما يلي:

الشكل رقم 4: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة تاجنانت–

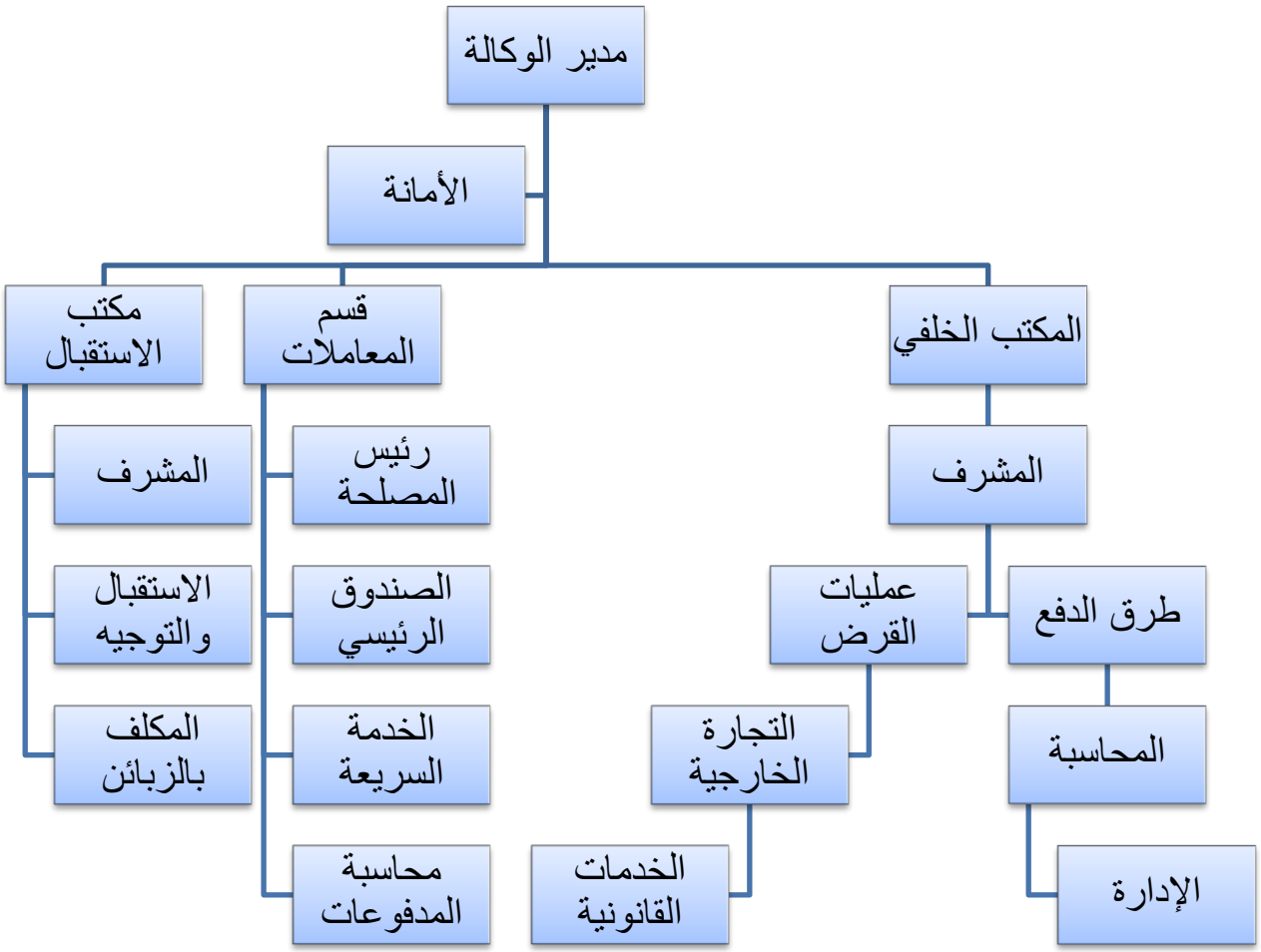

المصدر: وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة تاجنانت–(ملحق رقم01)

المبحث الثاني: أنواع القروض والضمانات المطلوبة للحصول على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنحاول في هذا المبحث التعرف على أنواع القروض والضمانات المطلوبة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للحصول على قرض بالإضافة إلى كيفية منحه.

المطلب الأول: أنواع القروض المقدمة من طرف البنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تاجنانت

يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض متنوعة يمكن تقسيمها إلى: [1]

1) قرض الرفيق:RFIG

هو قرض استغلالي موسمي، مدعم كليا من طرف الدولة (معدل الفائدة يساوي 0%) موجه لتمويل الفلاحين والمربين الذين ينشطون بشكل فردي او في شكل تعاونيات أو تجمعات اقتصادية.

2) قرض الرفيق الفيديرالي:RFIG FEDERATIF

هو قرض استغلالي (قصير الاجل) مدعم بشكل كامل من طرف الدولة موجه لتمويل المؤسسات الاقتصادية سواء كانت في شكل شركات تجارية أو تعاونيات والتي تنشط في مجال الصناعات الغذائية التحويلية، التخزين، تثمين المنتجات الفلاحية.

3) قرض التحدي: ETTAHADI

هو قرض استثماري مدعم بشكل جزئي، يمنح في إطار إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة ووحدات لتربية الحيوانات، وكذا تحويل المستثمرات الفلاحية الموجودة فوق أراضي فلاحية غير مستغلة والتي تعود إلى الملكية الخاصة أو إلى أملاك الدولة.

4) القرض الإيجاري: CREDIT BAIL

هو قرض أو عملية مالية تجارية تربط البنك بعلاقة إيجار مع المتعاملين الاقتصادين من أجل خلق وانشاء مشاريع استثمارية، حيث يسمح عقد الايجار هذا بنقل إلى المستأجر جميع الحقوق الالتزامات الامتيازات والمخاطر المتعلقة بموضوع العقد.

5) قرض البناء الريفي:

هو قرض عقاري موجه للخواص وبشكل حصري للأوساط الريفية.

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تاجنانت يو2023/04/04

6) قرض المرقين العقاريين:CREDIT AUX PROMOTEURS IMMOBILIERS

هو قرض استثماري متوسط الأجل، موجه إلى المرقين العقاريين من أجل تمويل انشاء وبناء المنشآت السكنية وكذا المحلات التجارية أو المهنية الملحقة بها والموجه نحو البيع وليس الإيجار ويكون مبلغ القرض ما بين 50.000.000دج و1000.000.000دج بمعدل فائدة 5.75%

7) قرض تمويل المشاريع السياحية:

هو قرض ناشئ عن اتفاقية بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة السياحة من أجل مرافقة القطاع السياحي عن طريق تمويل المؤسسات العاملة في القطاع والتي تتوفر فيها الشروط عن طريق القروض اللازمة لإنشاء او تطوير الأنشطة والمشاريع السياحية.

المطلب الثاني: الضمانات المطلوبة للحصول على قرض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية القروض مقابل الضمانات التالية:

1. **رهن القيم الثابتة:** مثل رهن الأراضي الفلاحية، ورهم الأراضي القابلة للبناء، رهن الورشات، رهن المنازل.
2. **رهن العتاد بكل أنواعه:** سواء كان ثابت مثل المكاتب ومتنقلا مثل السيارات والشاحنات، حيث يجب أن يكون رهن العتاد مسجلا، كما ان العتاد المتنقل يكون على سبيل تحويل الملكية أي يصبح العتاد ملكا للبنك.
3. **التأمين متعدد المخاطر:** يجب ان يكون التأمين باسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنه في حالة ما إذا كان هناك أخطار أو حوادث على الرهن فإن التعويض الذي يحصل عليه المستفيد من القرض من قبل مصلحة الضمان يستفيد منه البنك وذلك لتغطية القرض الممنوح.
4. **اكتتاب سندات الأمر:** وهي عبارة عن ورقة تجارية يقر فيها المقترض بمديونيته للبنك وذلك لاستخدامها للجوء إلى القضاء بالفصل في حالة النزاع، أما في حالة عدم سداد القرض وفوائده يتخذ البنك عدت إجراءات من بينها:

الاستدعاء الأول: يقوم البنك في البداية باستدعاء العميل لمعرفة سبب عدم سداده للقرض ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة، وفي حالة عدم استجابته للاستدعاء المرسل إليه يضطر البنك إلى القيام بالزيارة الميدانية لمعرفة وضعيته المادية والتي تكشف من خلالها نية العميل في عدم السداد، فيوجه له البنك إنذار على الضمانات المقدمة له، وفي حالة عدم الاستجابة يلجأ البنك إلى استخدام القانون.

الاستدعاء الثاني: في حالة عدم استجابة العميل للاستدعاء الأول يضطر البنك إلى اللجوء المعالجة القضائية وتتمثل في مطالبة العميل بالتسديد الكلي والفوري لمبلغ القرض، أما في حالة استجابة العميل للاستدعاء الأول

وتبريره لعدم التسديد هنا يمكن للبنك تقديم بعض الحلول مثل: إعادة جدولة القرض وتمديد مدته أو دفع قيمة القرض على أقساط.

المطلب الثالث: مراحل دراسة ومعالجة ملف القرض في بنك الفلاحة والتنمية

يمر ملف القرض على مراحل عديدة من أجل معالجته وهي كالتالي:

على مستوى الوكالة المحلية للاستغلال: يتم إيداع الملف على مستوى الوكالة البنكية الأقرب للزبون ولمقر مشروعه، حيث يقوم المكلف بالقروض بما يلي:

- التأكد من مصداقية الوثائق المكونة للملف واكتمالها.
- تسجيل الملف بسجل خاص لإعطائه رقم تسلسلي.
- قبض مبلغ مصاريف دراسة الملف المقدر ب(10.000دج).
- تحرير وصل باستلام الملف كاملا وتقديم نسخة منه للزبون.
- القيام بزيارة ميدانية إلى مقر الزبون للتأكد من المعلومات المقدمة.
- إرسال الملف كاملا مع محضر المعاينة والزيارة الميدانية إلى المجمع الجهوي للاستغلال لدراسته والمصادقة عليه.

على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال: يتم على مستوى المجمع الجهوي للاستغلال القيام بالعمليات التالية:

- إعادة التأكد من مصداقية الوثائق المرسلة من الوكالة.
- دراسة الملف واتخاذ القرار بشأن الموافقة أو عدم الموافقة من خلال محضر يتضمن قرار مدعم بأسباب الرفض في حالة الرفض.
- تحرير التصريح بالقرض في حالة الموافقة على القرض وإرسال نسخة أصلية إلى الوكالة ونسخة إلى المديرية المختصة.
- في حالة إذا كان مبلغ القرض يفوق صلاحيات المجمع الجهوي للاستغلال يقوم هذا الأخير بإرسال الملف إلى المديرية المركزية المختصة.

المبحث الثالث: دراسة حالة ملف طلب قرض استثماري بطريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعتبر طريقة القرض التنقيطي طريقة آلية للتنقيط وتصنيف خطر القرض إذ تعتمد على المعالجة المعلوماتية وتستخدم التحليل الاحصائي الذي يخصص علامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك.

سنقوم في هذا المبحث بتطبيق طريقة القرض التنقيطي على احدى المؤسسات المقترضة.

المطلب الأول: مكونات ملف طلب القرض

يشترط بنك الفلاحة والتنمية الريفية على كل طالب قرض أن يقدم ملف من أجل حصوله على القرض وهذا الملف يحتوي على مجموعة من الوثائق والتي تتمثل في:

1. ملف إداري وقانوني:

- طلب القرض مؤرخ وموقع من طرف المعني بالأمر.
- نسخة من السجل التجاري.
- الدراسة التقنية واقتصادية للمشروع.
- البطاقة الوصفية للمشروع.
- القانون الأساسي.
- التأمين.
- الوثائق الضريبية وشبه الضريبية.
- الميزانيات المحاسبية وجدول حسابات النتائج (03 سنوات الأخيرة)
- مخطط التمويل السنوي.
- عقد ملكية الأرض
- شهادة سلبية

2. الملف التقني:

- البطاقة التقنية للمشروع.
- رخصة البناء.
- المخطط العقاري.
- مخطط البناء.

المطلب الثاني: دراسة ملف المؤسسة المقترضة

بعد تقديم كل الوثائق المطلوبة من طرف العميل يودع الملف في الوكالة وبعد التدقيق في الملف من قبل الوكالة يتم انجاز وثيقة تعريف بالمؤسسة المقترضة

كما يلي:

1. تقديم المؤسسة المقترضة:

اسم المؤسسة: مؤسسة ذات مسؤولية محدودة الهدى

القطاع: مؤسسة خاصة

العنوان: شارع الاماراتي الجزائر العاصمة

نوع القرض: قرض استثماري

مبلغ القرض: 351.293.032 دج

2. دراسة طلب القرض:

تتم دراسة هذا النوع من القروض على مستوى المديرية الجهوية عن طريق المكلف بالدراسة، حيث يقوم بدراسة الملف ثم يحيله إلى المدير ونوابه من اجل اتخاذ القرار النهائي.

ويقوم المكلف بالدراسة بالعمليات التالية:

أ. **الزيارة الميدانية:** يقوم المكلف بالدراسة بالتوجه إلى موقع المؤسسة المقترضة من اجل المعاينة الفعلية للمشروع يرافقه محظر قضائي بغية التأكد من المعلومات المقدمة.

ب. **دراسة وضعية المؤسسة اتجاه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:** يقوم المكلف بالدراسة بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة المقترضة وذلك من اجل معرفة ما إذا كانت في حالة مديونية اتجاه البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وما إذا كانت قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

ت. **دراسة إمكانيات المؤسسة:** ويقوم بها المكلف بالدراسة من اجل معرفة حجم ونوعية التجهيزات التي تحوزها والتي تساعدها على مزاولة نشاطها، وكذا ما إذا كانت لديها يد عاملة تتميز بالكفاءة والمهارة.

المطلب الثالث: تقييم ملف المؤسسة المقترضة بطريقة القرض التنقيطي

سنقوم بتقييم ملف المؤسسة المقترضة بطريقة القرض التنقيطي ونعتمد في هذا التقييم على المتغيرات المحاسبية(قياسية) كالنسب المالية وأخرى فوق محاسبية (غير قياسية) كطبيعة نشاط المؤسسة.

الفرع الأول: المتغيرات فوق المحاسبية

1. **المؤسسة ونشاطها:** يتم تحديد نقطة المؤسسة ونشاطها من خلال أربع معايير الظروف المحيطة بالمؤسسة كالظروف الاقتصادية والسياسية للبلد وكذا طبيعة نشاط المؤسسة بالإضافة إلى السوق والافاق المستقبلية لها، ويمكننا تحديد نقطة المؤسسة ونشاطها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 8: متغيرات المؤسسة ونشاطها

المعيار	الرمز	الوزن	النقطة						النقطة الترجيحية	العلامة
			01	02	03	04	05	06		
الظروف المحيطة	**A1**	20%	ظروف ممتازة	ظروف جيدة جدا	ظروف جيدة	ظروف غير مستقرة	ظروف سيئة	ظروف سيئة جدا	0.4	2
القطاع	**A2**	30%	قطاع مرجعي	قطاع صلب	قطاع سليم	قطاع مهدد	قطاع منحط	في طريق الغرق	0.6	2
السوق	**A3**	30%	مهيمن	منافس	مقاوم	هش	قليل الأهمية	منهار	0.9	3
الأفاق المستقبلية	**A4**	20%	أفاق أمنة	أفاق إيجابية	أفاق معتدلة	أفاق غير مؤكدة	أفاق ضعيفة	ليس لها أفاق	0.4	2
النقطة النهائية									2.3	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك (الملحق رقم 02)

تحليل النتائج:

يتم احتساب النقطة الترجيحية لمعيار المؤسسة ونشاطها وفق العلاقات التالية:

- العلامة الترجيحية= النقطة الترجيحية * الوزن/100
- النقطة النهائية= مجموع العلامات الترجيحية

أ. **معيار الظروف المحيطة:** تحصلت المؤسسة وفق هذا المعيار على العلامة (2) وفق هذا المعيار وهذا ما يدل على أن المؤسسة تتمتع بظروف صنفت بالجيدة جدا.

ب. **معيار القطاع:** يتم تصنيف هذا المعيار من خلال أهمية القطاع وتنظيم النشاط ومدى المنافسة التي توجهها المؤسسة، وتحصلت المؤسسة على العلامة (2) وهذا يدل على أن المؤسسة تنشط في قطاع صلب.

ت. **معيار السوق:** يعتمد هذا المعيار على قدرات الإنتاج وسياسة النمو بالإضافة إلى جودة المنتج، وقد تحصلت المؤسسة على العلامة (3) وهذا يعني أن المؤسسة مقاومة.

ث. **معيار الافاق المستقبلية:** تحصلت المؤسسة وفق هذا المعيار الذي يعتمد على مرونة الطلب وأسعار الصرف واستقرار في تكلفة التمويل على العلامة (2) وهذا يدل على أن المؤسسة أفاق مستقبلية إيجابية.

2. **المؤسسة وأدارتها:** يتم تحديد نقطة معيار المؤسسة وادارتها من خلال موارد المؤسسة وكذا الإطار القانوني لها بالإضافة الى طريقة تسييرها والموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 9: متغيرات المؤسسة وادارتها

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك (الملحق رقم 03)

المعيار	الرمز	الوزن	النقطة						النقطة الترجيحية	العلامة
			01	02	03	04	05	06		
الموارد	**B1**	40%	موارد استثنائية	موارد موجودة	موارد مقبولة	موارد غير كافية	موارد ناقصة	موارد معدومة	1.2	3
الإطار القانوني	**B2**	30%	قانون مثالي	قانون مطابق	قانون مقبول	قانون ضعيف	قانون عاجز	قانون كارثي	0.9	3
الإدارة والتسيير	**B3**	30%	تسيير مثالي	تسيير ديناميكي	تسيير جيد	تسيير عادي	تسيير سيئ	تسيير غير موجود	0.9	3
			النقطة النهائية						3	

<u>تحليل النتائج:</u> يتم حساب نقطة المؤسسة وادارتها من خلال العلاقات السابقة وذلك كما يلي:

نقطة المؤسسة وادارتها=مجموع العلامات الترجيحية

أ. **<u>معيار الموارد:</u>** يعتمد هذا المعيار على تنظيم الشركة ونظام التدقيق والمراقبة، وقد تحصلت هذه المؤسسة على العلامة (3) وهذا يعني أن للمؤسسة موارد مقبولة.

ب. <u>معيار الإطار القانوني:</u> ويعتمد هذا المعيار على الوضع القانوني للمؤسسة وقد تحصلت المؤسسة على العلامة (3) وهذا يعني أن المؤسسة في إطار قانوني مقبول.

ت. <u>معيار الإدارة والتسيير:</u> تحصلت فيه المؤسسة على العلامة (3) وهذا ما يفسر أن المؤسسة لها تسيير جيد.

الفرع الثاني: المتغيرات المحاسبية

لقد اعتمدنا في هذا النوع من المتغيرات على مجموعة من النسب المالية قدرت ب 16 نسبة مالية حيث سنقوم بإجراء الحسابات بالاعتماد على الميزانيات للسنوات

2005 و2006 و2007 وذلك باعتبار أن المؤسسة محل الدراسة هي مؤسسة قديمة، وهي مقسمة إلى:

- نسب التوازن المالي
- نسب الهيكلة
- نسب النشاط والتسيير
- نسب الربحية

1. <u>نسب التوازن المالي:</u>

يتم حساب نقطة التوازن المالي من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي وهي: نسبة رأس المال العامل، نسبة الاحتياج لرأس المال العامل، نسبة الخزينة. كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم 10: نسب التوازن المالي

النسبة	الوزن	النقطة						النقطة الترجيحية	العلامة
		01	02	03	04	05	06		
نسبة راس المال= الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة	35%	أعلى من 1.2	أعلى من 1.1وأقل من 1.2	أعلى من 1وأقل من 1.1	أعلى من 0.9وأقل من 1	أعلى من 0.8وأقل من 0.9	أقل من 0.8	0.35	1
نسبة الاحتياج لرأس المال= أصول متداولة/ديون قصيرة الاجل	40%	أقل من 0.8	أعلى من 0.8وأقل من 0.9	أعلى من 0.9وأقل من1	أعلى من 1وأقل من 1.1	أعلى من 1.1وأقل من 1.2	أعلى من 1.2	2.40	6
نسبة الخزينة= رأس المال العامل /الاحتياج لرأس المال العامل	25%	أعلى من 1.3	أعلى من 1.2وأقل من 1.3	أعلى من 1.1وأقل من 1.2	أعلى من 1وأقل من 1.1	أعلى من 0.9وأقل من 1	نتيجة سالبة	1.25	5
النقطة النهائية								4	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك (الملحق رقم 04)

<u>تحليل النتائج:</u> بعد حساب مختلف النسب توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. بعد حساب نسبة رأس المال العامل للمؤسسة في السنوات الثلاث 2005.2006.2007تحصلت المؤسسة على العلامة (1) أي انها أكبر من 1.2.

ب. تحصلت المؤسسة في نسبة الاحتياج لرأس المال العامل على العلامة (6) أي أنها أكبر من 1.2.

ت. تحصلت المؤسسة بعد حساب نسبة الحزينة على العلامة (5) أي أنها أكبر من 0.9 وأقل من1.

من خلال ما سبق يتضح ان نقطة التوازن المالي انها علامة مرتفعة (4) وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية حسنة.

2. **نسب الهيكلة:** يتم تحديد نقط الهيكلة للمؤسسة من خلال حساب نسب التالية: نسبة درجة الإهتلاك، نسبة هيكل التمويل، نسبة السيولة العامة، نسبة خطر التصفية، نسبة خطر الاستغلال، ونعطي لكل نسبة نقطة خاصة بها كما في الجدول التالي:

جدول رقم 11: نسب الهيكلة

النسبة	الرمز	النقطة						النقطة الترجيحية	العلامة
		01	02	03	04	05	06		
نسبة درجة الإهتلاك= الإهتلاكات/ إجمالي الموجودات	20%	أقل من 10%	أعلى من10% وأقل من20%	أعلى من20% وأقل من40%	أعلى من40% وأقل من60%	أعلى من60% وأقل من80%	أعلى من80%	0.8	4
نسبة هيكل التمويل= ديون طويلة ومتوسطة/ رأس المال	20%	أقل من 35%	أعلى من35% وأقل من45%	أعلى من45 وأقل من55%	أعلى من55% وأقل من65%	أعلى من65% وأقل من75%	أعلى من75%	0.8	4
نسبة السيولة العامة=الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل	20%	أقل من 60%	أقل من70% وأعلى من60%	أقل من80% وأعلى من70%	أقل من90% وأعلى من80%	أقل من100% وأعلى من90%	أعلى من100%	1.2	6

نسبة مخاطر التصفية= صافي الأصول/مجموع الميزانية	30%	أعلى من 30%	أعلى من25% وأقل من30%	أعلى من20% وأقل من25%	أعلى من15% وأقل من20%	أعلى من10% وأقل من15%	أقل من10%	0.9	3
نسبة مخاطر الاستغلال=رأس المال العامل/ (المخزون+ الزبائن)	10%	أعلى من 30%	أعلى من25% وأقل من30%	أعلى من20% وأقل من25%	أعلى من10% وأقل من20%	أعلى من0% وأقل من10%	FR<0	0.3	3
النقطة النهائية								04	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك (الملحق رقم05)

تحليل النتائج: بعد حساب النسب توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. نسبة درجة الإهتلاك في المؤسسة في السنوات الثلاثة تحصلت على النقطة (4) أي أنها محصورة بين 40%و60%

ب. تحصلت المؤسسة في نسبة هيكل التمويل على النقطة (04) أي أنها محصورة بين 55%و65%.

ت. تحصلت المؤسسة في نسبة السيولة العامة على النقطة (6) معناه أنها أكبر من 100%.

ث. تحصلت المؤسسة في نسبة خطر التصفية على النقطة (3) أي أنها محصورة بين 20%و25%.

ج. تحصلت المؤسسة في نسبة خطر الاستغلال على النقطة (3) أي أنها محصورة بين 20%و25%.

من خلال ما سبق يتضح أن نقطة الهيكلة المؤسسة مرتفعة (4) أي أن المؤسسة في وضعية غير مريحة نوعا ما.

3. نسب النشاط والتسيير: يتم تحديد نقطة النشاط والتسيير من خلال حساب النسب التالية: مدة دوران الزبائن، مدة دوران الموردين، نسبة خطر النشاط، نسبة مصاريف العمال، نسبة المصاريف المالية.

يتم إعطاء نقطة لكل نسبة لحساب النقطة النهائية لنسب النشاط والتسيير كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 12: نسب النشاط والتسيير

النسبة	الوزن	النقطة						النقطة الترجيحية	العلامة
		01	02	03	04	05	06		
نسبة دوران الزبائن= (الزبائن+ أوراق القبض+الأوراق التجارية غير المخصومة) /رقم الاعمال TTC	25%	أقل من 15 يوم	أعلى من 15يوم وأقل من30 يوم	أعلى من 30يوم وأقل من45 يوم	أعلى من 45 يوم وأقل من60 يوم	أعلى من 60يوم وأقل من75 يوم	أعلى من 75 يوم	1.5	6
نسبة دوران الموردون= (الموردون+ أوراق الدفع) / المشترياتTTC	25%	أعلى من 75 يوم	أقل من 75 يوم وأعلى من 60 يوم	أقل من 60 يوم وأعلى من 45 يوم	أقل من 45 يوم وأعلى من 30 يوم	أقل من 30 يوم وأعلى من 15 يوم	أقل من 15 يوم	0.5	2
نسبة مخاطر النشاط= رأس المال العامل/ رقم الاعمال	20%	أعلى من 120 يوم	أقل من 120 يوم وأعلى من 90 يوم	أقل من 90 يوم وأعلى من 60 يوم	أقل من 60 يوم وأعلى من 30 يوم	أقل من 30 يوم وأعلى من 0 يوم	FR سالبة	0.4	2
نسبة تكلفة العمال= تكاليف العمال / القيمة المضافة	15%	أقل من 25%	أقل من30% وأعلى من25%	أقل من35% وأعلى من30%	أقل من40% وأعلى من35%	أقل من45% وأعلى من40%	أعلى من 45%	0.9	6

نسبة تكاليف المالية= المصاريف المالية / القيمة المضافة	15%	أقل من 15%	أقل من20% وأعلى من15%	أقل من25% وأعلى من20%	أقل من30% وأعلى من25%	أقل من35% وأعلى من30%	أعلى من35%	0.15	1
النقطة النهائية								3.45	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك (الملحق رقم 06)

تحليل النتائج: بعد حساب النسب توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. مدة دوران الزبائن في السنوات الثلاثة تحصلت على النقطة (6) أي أنها أعلى من 75 يوم.

ب. تحصلت المؤسسة في نسبة مدة دوران الموردون على النقطة (2) معناه أنها محصورة بين 60 و75 يوم.

ت. تحصلت المؤسسة في نسبة خطر النشاط على النقطة (2) أي أنها محصورة بين 90 و120 يوم.

ث. تحصلت المؤسسة في نسبة مصاريف العمال على النقطة (6) أي أن نسبتها أعلى من 45%.

ج. تحصلت المؤسسة في نسبة المصاريف المالية على النقطة (1) أي أن نسبتها أقل من 15%.

من خلال حساب نسب النشاط والتسيير يتضح أنها متوسطة (3.45) وهذا يدل على أن المؤسسة لها تسيير عادي.

4. **نسب الربحية:** يتم تحديد نقطة معيار الربحية من خلال حساب المردودية المالية، المردودية التجارية، المردودية الاقتصادية، بحيث نعطي نقطة لكل نسبة للوصول إلى النقطة النهائية لهذا المعيار كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 13: نسب الربحية

النسبة	الوزن	النقطة						النقطة الترجيحية	العلامة
		01	02	03	04	05	06		
نسبة المردودية المالية= النتجةالصافية / صافي حقوق المساهمين	35 %	أعلى من 11 %	أقل من 11% وأعلى من8%	أقل من 8% وأعلى من5%	أقل من 5% وأعلى من2%	أقل من 2% وأعلى من 0%	النتيجة سالبة	0.70	2
نسبة المردودية التجارية= النتيجة الصافية/ رقم الاعمال	40 %	أعلى من 20 %	اقل من 20% وأعلى من15 %	أقل من15 % وأعلى من10 %	أقل من10 % وأعلى من5%	أقل من 5% وأعلى من 0%	النتيجة سالبة	2	5
نسبة المردودية الاقتصادية= الفائض الإجمالي للاستغلال/ (الأموال الخاصة + الديون قصيرة الاجل)	25 %	أعلى من 30 %	اقل من 30% وأعلى من25 %	أقل من25 % وأعلى من20 %	اقل من20 % وأعلى من15 %	اقلمن 15 % وأعلى من 0%	الفائض الإجمالي للاستغلال سالب	1.25	5

النقطة النهائية	3.95

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك (الملحق رقم07)

تحليل النتائج:

أ. نسبة المردودية المالية للمؤسسة في السنوات الثلاثة تحصلت على النقطة (2) أي أنها محصورة بين 8% و11%

ب. نسبة المردودية التجارية للمؤسسة في السنوات الثلاثة تحصلت على النقطة (5) أي أنها محصورة بين 0% و5%

ت. نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة في السنوات الثلاثة تحصلت على النقطة (5) أنها محصورة بين 0%و15%

من خلال حساب النقطة النهائية لمعيار الربحية يتضح أنها نقطة (3.95) متوسطة أي أن المؤسسة في وضعية عادية.

الفرع الثالث: النقطة النهائية للمؤسسة المقترضة:

بعد حساب النقاط النهائية لمختلف معايير المؤسسة (المؤسسة ونشاطها، المؤسسة وادارتها، نسب الهيكلة، نسب التوازن المالي، نسب النشاط والتسيير، نسب الربحية) نحدد النقطة النهائية للمؤسسة المقترضة بالاعتماد على جدول تصنيف مخاطر المقترض المعمول به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:

جدول رقم 14: جدول تصنيف مخاطر المقترض

التصنيف(السلم)	نوع الخطر
01	قرض بنكي مؤمن
02	شكوك ضعيفة على عدم التسديد
03	قرض بنكي متوسط المخاطر
04	احتمال عدم التسديد
05	احتمال قوي على عدم التسديد
06	التأكد من عدم التسديد

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك (الملحق رقم 08)

ونعتمد كذلك على جدول التنقيط التالي:

جدول رقم 15: تصنيف مخاطر القرض وفق طريقة التنقيط

تصنيف المخاطر	النقطة	المجال	الرتبة
CRE<1,5	01	-	-
1,5≤CRE<2,5	02	1,5≤CRE<1,8 1,8≤CRE<2,2 2,2≤CRE<2,5	A B C
2,5≤CRE<3,5	03	2,5≤CRE<2,8 2,8≤CRE<3,2 3,2≤CRE<3,5	A B C
3,5≤CRE<4,5	04	3,5≤CRE<3,8 3,8≤CRE<4,2 4,2≤CRE<4,5	A B C
4,5≤CRE<5,5	05	-	-
CRE>6	06	-	-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك (الملحق رقم 09)

من خلال الجداول السابقة يمكننا حساب النقطة النهائية للمؤسسة المقترضة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 16: تحديد النقطة النهائية للمؤسسة المقترضة

المعيار	العلامة	الترجيح	النقطة الترجيحية
المؤسسة ونشاطها	2.30	25%	0.57
المؤسسة وإدارتها	3.00	25%	0.75
نسب التحليل المالي	3.37	50%	1.68
CRE (نقطة تصنيف مخاطر المقترض)	2.89	100%	3.01
النقطة النهائية			3
نقطة القرض			3**B**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق البنك (الملحق رقم10)

الفرع الرابع: قرار البنك

بعد الاطلاع على ملف القرض ودراسته بطريقة القرض التنقيطي التي أعطتنا صورة واضحة ودقيقة عن وضعية المؤسسة المالية، وتصنيف القرض البنكي إلى قرض بنكي متوسط ومقبول من حيث المخاطر، توصل المكلف بالدراسة إلى نتائج إيجابية، وهو ما جعل البنك يوافق على قرار منح القرض للمؤسسة والذي قدره351.293.032دج.

خلاصة الفصل:

يتطلب تطبيق طريقة القرض التنقيطي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تاجنانت بيانات خاصة بالمؤسسة المقترضة حيث تتضمن البيانات مجموعة من المتغيرات المحاسبية (قياسية) ومتغيرات فوق محاسبية (غير قياسية).

من خلال دراستنا في هذا الفصل قمنا بدراسة أحد الملفات التي تخص أحد المؤسسات المقترضة، وذلك بتطبيق طريقة القرض التنقيطي عليها واعتمدنا في ذلك على 07 متغيرات فوق محاسبية (السوق، الظروف المحيطة، القطاع) بالإضافة إلى 16 متغيرة محاسبية متمثلة في النسب المالية (نسب الهيكلة، نسب التوازن المالي، نسب الربحية)، وتشترط هذه الدراسة على العميل المقترض تقديم مجموعة من الوثائق.

ومن خلال دراسة ملف المؤسسة المقترضة توصلنا إلى سرعة وسهولة تطبيق طريقة القرض التنقيطي في الميدان وهذا ما يساعد البنك في اتخاذ قرار منح القرض، حيث تساهم هذه الطريقة في تفادي المخاطر الائتمانية المتوقعة وابراز درجة الخطر التي يمكن أن تواجه البنك.

خاتمة

الخاتمة:

تؤدي البنوك دورا رياديا في عمليات التمويل و التنمية الاقتصادية من خلال توفير الأموال الازمة عن طريق الائتمان البنكي، إذ يعتبر قرار منح القرض أو الائتمان من أهم القرارات داخل البنك، حيث أن استخدام البنوك التجارية للطرق الكلاسيكية في معرفة الوضعية المالية أصبحت لا تستجيب للمتطلبات الجديدة و ذلك لعدم أخذ هذه الطريقة في الاعتبار دراسة المتغيرات الكيفية التي تلعب دورا كبيرا في تحديد المخاطر الائتمانية، وهذا ما جعل البنوك تلجئ إلى استعمال طرق حديثة تمكنها من تفادي مختلف المخاطر والسيطرة عليها ومعرفة فرص النجاح ثم اتخاذ القرار الائتماني المناسب.

ومن بين هذه الطرق توجد طريقة القرض التنقيطي، والتي بإمكانها المساهمة في مواكبة التحديات الجديدة والطلبات المتزايدة وذلك بسرعتها في اتخاذ القرار كما تسمح لنا معرفة حال كل مؤسسة بنسبة تطبيق صحيح ومرتفعة جدا والتمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة.

إذ تجمع طريقة القرض التنقيطي المؤشرات المالية الأكثر دلالة على الملاءة المالية للمؤسسات في نموذج خطي تنبؤي يمكن من خلاله تنقيط المؤسسة، كما تعتمد على المنطق الرياضي كأسلوب في البحث والتحليل والمعالجة، وهذا من اجل تحقيق نتائج مثبتة بالبرهان يمكن الوثوق بها لإثبات سلامة أو فشل المؤسسة بعد مقارنتها بالنقطة المرجعية.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات:

من خلال الدراسة تم اثبات صحة الفرضيات كما يلي:

- تعتمد البنوك التجارية على مجموعة من المعايير نذكر منها: شخصية العميل، قدرته على سداد القرض، رأس المال، الضمان مقابل الحصول على القرض والظروف المحيطة، حيث تساهم هذه المعايير في تقليل من مخاطر الائتمان، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- الوسائل الوقائية تتمثل في دراسة عناصر لمنح الائتمان، الاستفسار عن سمعة العميل من خلال مصادر المعلومات التالية: المصادر الداخلية، البنك المركزي والبنوك الأخرى، المقابلات الشخصية مع طالب القرض بالإضافة إلى تدريب موظفي البنك، هذه الوسائل تقلل من مخاطر الائتمان لكنها لا تقضي عليه نهائيا، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- تساهم طريقة القرض التنقيطي في التقليل من مخاطر الائتمان من خلال اعتمادها على معطيات إحصائية تساعد في تصنيف المؤسسات السليمة والعاجزة وهذا ما يسهل عملية اتخاذ القرارات بدقة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثالثا: نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجه البنوك لهذا تعمل هذه الأخيرة على استخدام مختلف الوسائل والطرق لتفاديها ومن بين هذه الوسائل نجد طريقة حديثة تتمثل في طريقة القرض التنقيطي.
- إن المخاطر الائتمانية ملازمة لعملية منح القرض ولهذا لا يمكن إلغائها نهائيا وإنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن.
- طريقة القرض التنقيطي من الطرق الإحصائية في التنبؤ التي تساعد في معرفة الحالة المالية للمؤسسة.
- تتسم طريقة القرض التنقيطي بالسرعة والدقة، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد.
- النتائج المتحصل عليها في الدراسة التطبيقية دليل على نجاعة طريقة القرض التنقيطي في تقليل مخاطر القرض وفي التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة.

رابعا: الاقتراحات الدراسة:

في ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة، يمكن إدراج الاقتراحات الآتية:

- يعتبر الائتمان المصرفي في معظم البنوك الجزء الأكبر من نشاطها فمن الضروري أن يتم الاهتمام بدرجة كبيرة بمخاطر الائتمان من قبل المصارف التجارية.
- العمل على تقليل المخاطر إلى أقصى حد ممكن من خلال دراسة كاملة ودقيقة لحالة المؤسسة المقترضة ومعرفة وضعيتها المالية قبل اتخاذ إي قرار بمنحها القرض.
- تطبيق أكثر لطريقة القرض التنقيطي في المجال البنكي التي من شأنها أن تساعد البنك على التمييز بين المؤسسات العاجزة والسليمة.
- دعوة المؤسسات المالية للاهتمام بتدريب موظفيها في إدارة الائتمان وتنمية مهارة تحديد المخاطر.

خامسا: آفاق البحث:

على ضوء ما انتهى إليه البحث من نتائج واقتراحات يبقى المجال مفتوحا أمام دراسات أخرى نذكر منها:

- كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في البنوك الإسلامية.
- تحديات اعتماد الأنظمة المتقدمة في تقدير وقياس مخاطر القرض.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. الكتب

1. حسن سمير عشيش، تحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2010.
2. حمزة محمود الزبيدي، أدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2002.
3. خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية،2019
4. رانية زيدان العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
5. شقيري موسى ومحمود نور ووسيم الحداد وسوزان ذيب، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
6. عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
7. عبد المعطي رضا ارشيد ومحفوظ احمد جودة، ادارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان ،1999.
8. عبد الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013.
9. عيد أحمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2010.
10. فرج خير الله، ادارة الائتمان بالمصارف، الطبعة الأولى، دار أمجد لنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2015.
11. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014.
12. محمد كمال كامل عفانة، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2017.

13. محمد محمود عبد ربه محمد، محاسبة التكاليف _قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع. الاسكندرية، 2000.

II. المذكرات والرسائل والاطروحات:

1. زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 2013/2014.

2. صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دوكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد –تلمسان– 2008.

3. العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2008/2007.

III. الملتقيات والمؤتمرات:

1. بن حليمة هوارية، تقنيات بنكية، مطبوعة موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، 2021/2020.

2. طاهر بعداش ومحمد السعيد جوال، السيطرة الرقابية مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية ومبرراتها الاقتصادية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول "الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل" المنعقد بمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي غرداية، أيام 23و24 فيفري 2011.

3. كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية بعنوان: التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، الخرطوم السودان، النسخة الرابعة يومي 5 و6 أفريل 2012.

4. مزياني نورالدين وبلال بوجمعة وزرزار العياشي، أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، يومي 27و28 جانفي 2009.

5. يوسفات على وتيقاوي العربي، دراسة مدى نجاعة القروض الاستثمارية الموجهة للمؤسسات المقاولاتية باستخدام طريقة القرض التنقيطي، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان: آليات دعم ومساعدة وانشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر بسكرة أيام 05/04/03 ماي 2011.

IV. المجلات والدراسات:

1. بن عمر خالد، دراسات اقتصادية: تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، العدد13، الجزائر، 13 أكتوبر 2009.
2. محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05 ،2012.

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة تاجنانت–

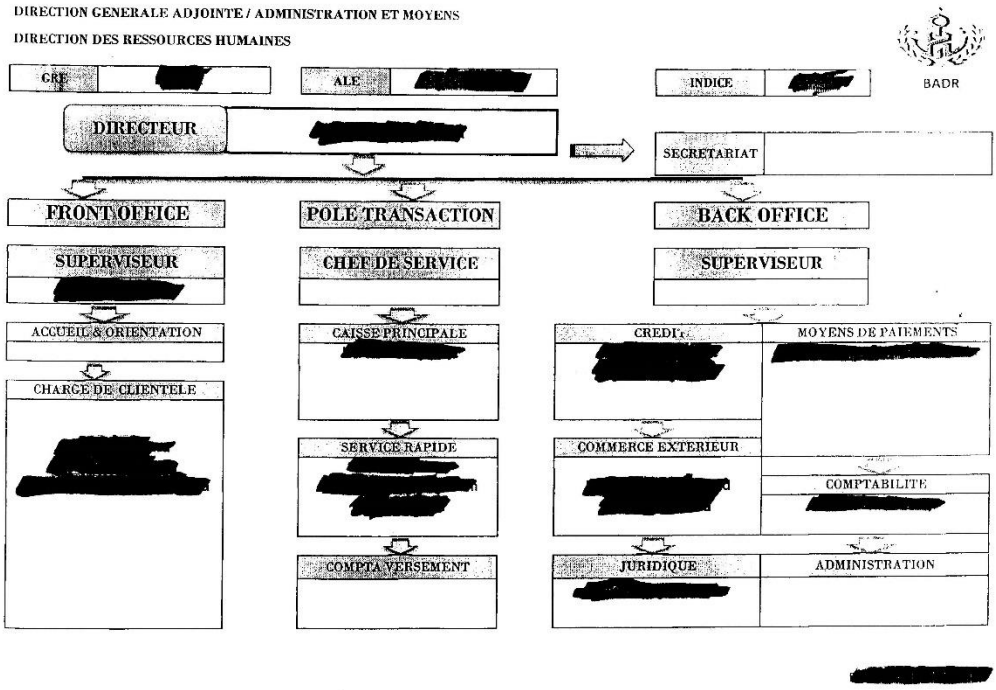

الملحق رقم 02: متغيرات المؤسسة ونشاطها

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural — 28/01/2009

N° Dossier: 207 057 281

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

A: L'entreprise et son activité

Entreprise : SARL EL-HOUDA

Critère A1 Conjoncture	Pondérations	1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
*Contexte macro-économique *Stabilité des institutions *Evolution de la croissance. *Dynamisme des Institution Financières *Rôle des partenaires sociaux	20	Excellente Conjoncture	Très Bonne Conjoncture	Bonne Conjoncture	Conjoncture Instable	Mauvaise Conjoncture	Très Mauvaise Conjoncture	0,40
		2,00						
Critère A2 : Secteur	**Pondérations**	1	2	3	4	5	6	**Note Pondérée**
*Importance du secteur *Part des exportations *Poids de l'économie informelle *Organisation de l'activité *Pression de la concurrence *Apport technologique et de qualité	30	Secteur de Référence	Secteur Solide	Secteur Sain	Secteur Menacé	Secteur En Déclin	Secteur en Perdition	0,60
		2,00						
Critère A3: Marché	**Pondérations**	1	2	3	4	5	6	**Note Pondérée**
*Parts de marché *Capacités de production *Qualité du produit *Potentiel de croissance *Politique de croissance *Sensibilité aux menaces	30	Entreprise Dominante	Entreprise Compétitive	Entreprise à Ressources	Entreprise Fragile	Entreprise Insignifiante	Entreprise en derive	0,90
		3,00						
Critère A4: Perspectives	**Pondérations**	1	2	3	4	5	6	**Note Pondérée**
*Evolution de la réglementation *Emergence de nouveaux intervenants *Fluctuation des taux de change *Stabilité du coût de financement *Flexibilité de la demande *Disponibilité des inputs	20	Perspectives Sûres	Perspectives Favorables	Perspectives Modérées	Perspectives Incertaines	Mauvaises Perspectives	Aucune Perspective	0,40
		2,00						
NOTE DU SECTEUR D'ACTIVITE	2,30							

الملحق رقم 03: متغيرات المؤسسة و ادارتها:

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 11/02/2008

N° Dossier	207 057 201	GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES **B. l'Entreprise et son Management.**						Entreprise SARL EL-HOUDA
Critères	Pondérations	Notation						
Critère B1 : Ressources		1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
*Qualité des dirigeants *Aptitude de l'Encadrement *Soutien des actionnaires *Organisation de l'entreprise *Dispositif d'audits et de contrôle	40	Ressources Exceptionnelles	Ressources Prouvées	Ressources Acceptables	Ressources Insuffisantes	Ressources Déficientes	Sans Ressources	*1,20*
				3				
Critère B2 : Juridique		1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
*Forme juridique *Capital social et fonds propres *Appartenance à un groupe *Types de financement *Antécédents multi relationnel	30	Juridiquement Parfaite	Juridiquement Conforme	Juridiquement Valable	Juridiquement Vulnérable	Juridiquement Défaillante	Jundiquement Sinistrée	*0,90*
				3				
Critère B3 : Gestion		1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
*Atteinte des objectifs *Transparence des comptes *Adaptation aux mutations *Procédure de mise à niveau *Certifications et distinctions	30	Gestion Exemplaire	Gestion Dynamique	Bonne Gestion	Gestion Courante	Mauvaise Gestion	Non Gestion	*0,90*
				3				
Notation de l'Entreprise et son Management		3,00						

Page 2 / 8

3

الملحق رقم 04: نسب التوازن المالي:

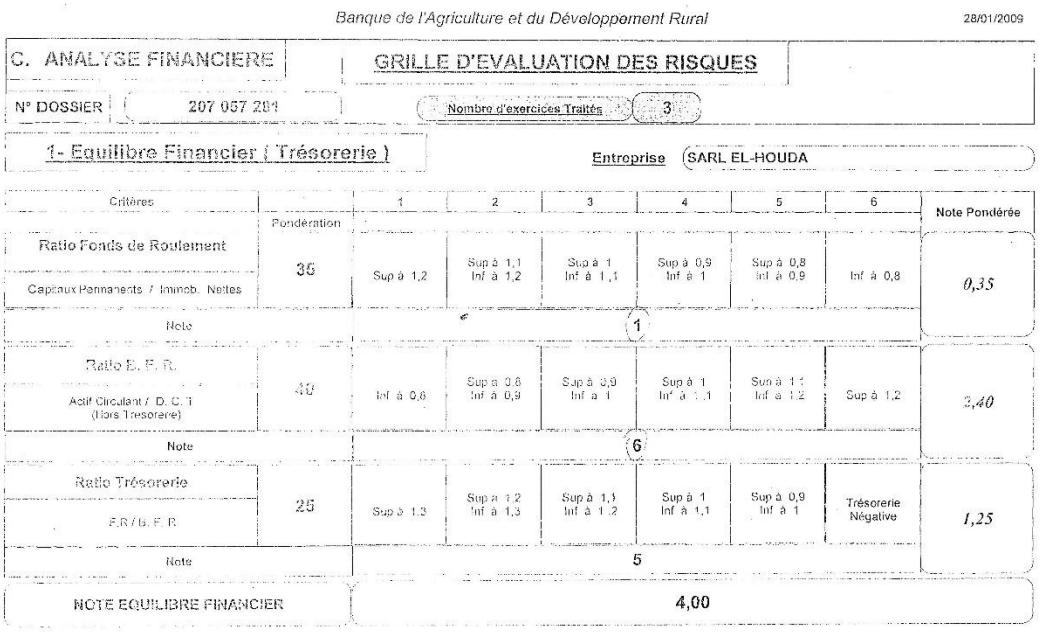

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 28/01/2009

C. ANALYSE FINANCIERE | GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

N° DOSSIER 207 057 281 | Nombre d'exercices Traités 3

1- Equilibre Financier (Trésorerie) | Entreprise SARL EL-HOUDA

Critères	Pondération	1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
Ratio Fonds de Roulement Capitaux Permanents / Immob. Nettes	35	Sup à 1,2	Sup à 1,1 Inf à 1,2	Sup à 1 Inf à 1,1	Sup à 0,9 Inf à 1	Sup à 0,8 Inf à 0,9	Inf à 0,8	0,35
Note					1			
Ratio E. F. R. Actif Circulant / D. C. T (Hors Trésorerie)	40	Inf à 0,8	Sup à 0,8 Inf à 0,9	Sup à 0,9 Inf à 1	Sup à 1 Inf à 1,1	Sup à 1,1 Inf à 1,2	Sup à 1,2	2,40
Note					6			
Ratio Trésorerie F.R / B. F. R	25	Sup à 1,3	Sup à 1,2 Inf à 1,3	Sup à 1,1 Inf à 1,2	Sup à 1 Inf à 1,1	Sup à 0,9 Inf à 1	Trésorerie Négative	1,25
Note					5			
NOTE EQUILIBRE FINANCIER					4,00			

Page 3 / 8

4

الملحق رقم 05: نسب الهيكلة:

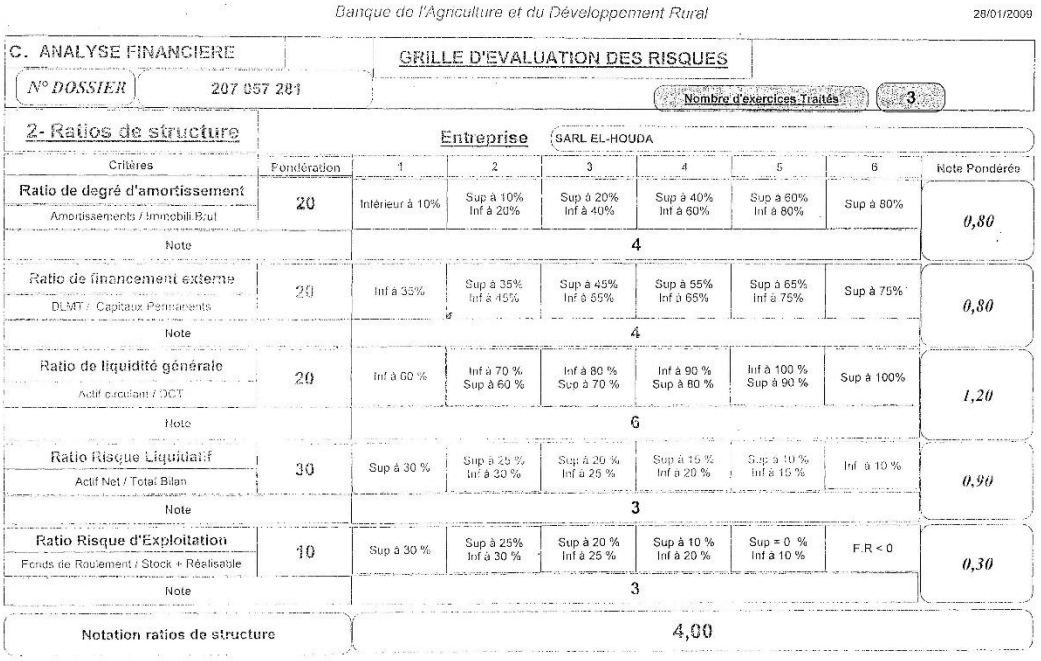

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 28/01/2009

C. ANALYSE FINANCIERE — GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

N° DOSSIER 207 057 281 — Nombre d'exercices Traités : 3

2- Ratios de structure — Entreprise : SARL EL-HOUDA

Critères	Pondération	1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
Ratio de degré d'amortissement Amortissements / Immobili.Brut	20	Inférieur à 10%	Sup à 10% Inf à 20%	Sup à 20% Inf à 40%	Sup à 40% Inf à 60%	Sup à 60% Inf à 80%	Sup à 80%	0,80
Note		4						
Ratio de financement externe DLMT / Capitaux Permanents	20	Inf à 35%	Sup à 35% Inf à 45%	Sup à 45% Inf à 55%	Sup à 55% Inf à 65%	Sup à 65% Inf à 75%	Sup à 75%	0,80
Note		4						
Ratio de liquidité générale Actif circulant / DCT	20	Inf à 60 %	Inf à 70 % Sup à 60 %	Inf à 80 % Sup à 70 %	Inf à 90 % Sup à 80 %	Inf à 100 % Sup à 90 %	Sup à 100%	1,20
Note		6						
Ratio Risque Liquidatif Actif Net / Total Bilan	30	Sup à 30 %	Sup à 25 % Inf à 30 %	Sup à 20 % Inf à 25 %	Sup à 15 % Inf à 20 %	Sup à 10 % Inf à 15 %	Inf à 10 %	0,90
Note		3						
Ratio Risque d'Exploitation Fonds de Roulement / Stock + Réalisable	10	Sup à 30 %	Sup à 25% Inf à 30 %	Sup à 20 % Inf à 25 %	Sup à 10 % Inf à 20 %	Sup = 0 % Inf à 10 %	F.R < 0	0,30
Note		3						
Notation ratios de structure		4,00						

Page 4 / 8

الملحق رقم 06: نسب النشاط و التسيير:

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 28/01/2009

C. ANALYSE FINANCIERE

GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

Nombre d'exercices Traités : 3 Entreprise : SARL EL-HOUDA

3- Ratios d'activité et de gestion N° DOSSIER : 207 057 281

Critères	Pondération	1	2	3	4	5	6	Note Pondérée
Délais Clients client + EAR + EENE / C.A (TTC)	25	Inf à 15 Jrs	Sup à 15 Jrs Inf à 30 Jrs	Sup à 30 Jrs Inf à 45 Jrs	Sup à 45 Jrs Inf à 60 Jrs	Sup à 60 Jrs Inf à 75 Jrs	Sup à 75 Jrs	1,50
Note		6						
Délais Fournisseurs FRS + EAP / Achat (TTC)	25	Sup à 75 Jrs	Inf à 75 Jrs Sup à 60 Jrs	Inf à 60 Jrs Sup à 45 Jrs	Inf à 45 Jrs Sup à 30 Jrs	Inf à 30 Jrs Sup à 15 Jrs	Inf à 15 Jrs	0,50
Note		2						
Ratio Risque d'Activité TN x 360 / CA	20	Sup à 120 Jrs	Inf à 120 Jrs Sup à 90 Jrs	Inf à 90 Jrs Sup à 60 Jrs	Inf à 60 Jrs Sup à 30 Jrs	Inf à 30 Jrs Sup à 0	F. R Négatif	0,40
Note		2						
Ratio d'Intégration F.F Frais du Personnel / Valeur Ajoutée	15	Inf à 25 %	Inf à 30 % Sup à 25 %	Inf à 35 % Sup à 30 %	Inf à 40 % Sup à 35 %	Inf à 45 % Sup à 40 %	Sup à 45 %	0,90
Note		6						
Ratio d'Intégration F.F Frais Financiers/ Valeur Ajoutée	15	Inf à 15 %	Inf à 20 % Sup à 15 %	Inf à 25 % Sup à 20 %	Inf à 30 % Sup à 25 %	Inf à 35 % Sup à 30 %	Sup à 35 %	0,15
Note		1						
Notation ratios d'activité et gestion		3,45						

Page 5 / 8

6

الملحق رقم 07: نسب الربحية :

C. ANALYSE FINANCIERE — GRILLE D'EVALUATION DES RISQUES

N° DOSSIER : 207 057 284 — Nombre d'exercices Traités : 3

4- Ratios de rentabilité — Entreprise : SARL EL-HOUDA

Critères	Pondération	1	2	3	4	5	6	Notes Pondérées
Rentabilité Financière Résultat net / F.P net	35	Sup à 11 %	Inf à 11 % Sup à 8 %	Inf à 8 % Sup à 5 %	Inf à 5 % Sup à 2 %	Inf à 2 % Sup à 0 %	Résultat Négatif	0,70
Note		2						
Rentabilité Commerciale Résultat net / C.A	40	Sup à 20 %	Inf à 20 % Sup à 15 %	Inf à 15 % Sup à 10 %	Inf à 10 % Sup à 05 %	Inf à 05 % Sup à 00 %	Résultat Négatif	2,00
Note		5						
Rentabilité Economique E.B.E/ Total Bilan + Encrs Escompte	25	Sup à 30%	Inf à 30% Sup à 25%	Inf à 25% Sup à 20%	Inf à 20% Sup à 15%	Inf à 15% Sup à 00%	E.B.E Négatif	1,25
Note		5						
Notation ratios de rentabilité		3,95						

7

الملحق رقم 08: تصنيف مخاطر المقترض:

3. Cotes du risque emprunteur :

Les cotes de risques emprunteur correspondent à la classification du niveau de risque résultant de l'évaluation de l'entreprise, elles ont pour caractéristiques :

-Côte « 1 » : Excellent risque.

Crédits bancaires totalement protégés ;

-Côte « 2 » : Très bon risque.

Très peu d'incertitudes sur la bonne issue des crédits ;

-Côte « 3 » : Bon risque.

Crédits bancaires moyennement protégés ;

-Côte « 4 » : Bien risqué.

Des incertitudes sur la récupération des crédits ;

-Côte « 5 » : Fortement risqué.

Très forts doutes sur la récupération des crédits ;

-Côte « 6 » : Extrêmement risqué.

8

الملحق رقم 09: جدول تصنيف مخاطر القرض وفق طريقة التنقيط:

8- Segmentation de la cote de risque :

Une segmentation particulière à l'intérieur des classes de risque 2, 3 et 4 a été introduite à l'effet de conférer une meilleure pertinence des notes obtenues.

Cote du Risque	Note	Fourchette	Position
CRE< 1,5	1	-	-
1,5 ≤ CRE <2,5	2	1,5≤ CRE <1,8 1,8≤ CRE <2,2 2,2≤ CRE <2,5	A B C
2,5 ≤ CRE <3,5	3	2,5≤ CRE <2,8 2,8≤ CRE <3,2 3,2≤ CRE <3,5	A B C
3,5 ≤ CRE <4,5	4	3,5≤ CRE <3,8 3,8≤ CRE <4,2 4,2≤ CRE <4,5	A B C
4,5 ≤ CRE <5,5	5	-	-
CRE >6	6	-	-

9

الملحق رقم 10: النقطة النهائية للمؤسسة المقترضة:

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural 11/02/2008

COTATION DU RISQUE EMPRUNTEUR

N° du dossier : 207 057 281 | Nombre d'exercices Traités : 3

Entreprise : SARL EL-HOUDA

Critères	NOTE	Pondération	Note Pondérée
Note Secteur d'Activité	2,30	25	0,57
Note Management de l'Entreprise :	3,00	25	0,75
Note Analyse Financière	3,37	50	1,68
C. R. E.	2,89	160	3,01

Note Finale : 3

Page 8 / 8

10